

محضر الجلسة رقم 640

التاريخ: الثلاثاء 16 محرم 1430 (13 يناير 2009)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وعشر دقائق، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل السادس والخمسين من الدستور، ووفقاً لمقتضيات

النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة

السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه

الجلسة، أحيط المجلس الموقر، أننا سنكون على موعد مباشرة بعد جلسة

الأسئلة مع جلسة عمومية تخصص للدراسة والتصويت على النصوص

الجاهزة التالية:

1- مشروع قانون رقم 46.08 لتغيير القانون رقم 80.03 المحدثة بموجبه

محاكم الاستئناف الإدارية المحال على المجلس من مجلس النواب؛

2- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 15.91 يتعلق بمنع التدخين

والإشهار والدعاية للتبغ في الأماكن العمومية، المحال على المجلس من مجلس

النواب؛

3- هناك مقترح قانون يرمي إلى تعديل الفصل 5 من الظهير الشريف رقم

1.58.376 الصادر في 3 جهادى الأولى 1378 الموافق ل 15 نونبر 1958،

بتنظيم حق تأسيس الجمعيات كما تم تغييره وتتميمه، المحال على المجلس من

مجلس النواب؛

4- مشروع قانون رقم 27.08 بمثابة النظام الأساسي للغرف الفلاحية،

المحال على المجلس من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية؛

5- مشروع قانون رقم 25.08 يقضي بإحداث المكتب الوطني للسلامة

الصحية للمنتجات الغذائية، المحال على المجلس من مجلس النواب في إطار

قراءة ثانية؛

6- مشروع قانون رقم 47.08 يتعلق بنقل المدارس العليا للأساتذة التابعة

لقطاع التربية الوطنية إلى الجامعات.

والآن أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من
مراسلات وإعلانات، تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم.

شكراً السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

إخواني وأختي المستشارين المحترمين،

المراسلات التي توصلت بها رئاسة المجلس للإعلان عنها:

توصلت رئاسة المجلس المستشارين بقرار من المجلس الدستوري يحمل

رقم 09/729 بشأن الطعن الذي قدمه السيد محمد القداري، ملتمساً فيه

إلغاء انتخاب السيد محمد عذاب عضو بمجلس المستشارين على إثر

الاقتراع الجزئي الذي أجري يوم 8 نونبر 2007، في نطاق الهيئات الناحية

المكونة من الأعضاء المنتخبين في غرف الصناعة التقليدية لجهة مكناس

تافيلالت، وقد قضى المجلس الدستوري برفض طلب السيد محمد القداري

الرامي إلى إلغاء انتخاب السيد محمد عذاب عضو بمجلس المستشارين.

كما توصلت رئاسة المجلس باستقالة من المستشار المهدي زركو من

فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، والتحاقه بفريق الاتحاد الدستوري.

كما توصلت رئاسة المجلس باستقالة المستشار السيد يحيى يحيى، من

فريق التجمع والمعاصرة.

كما توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من المستشار السيد مصطفى

الكانوني، يعلن من خلالها انضمامه إلى صفوف فريق التحالف الاشتراكي.

كما توصلت رئاسة المجلس برسالة من فريق الحركة بمجلس المستشارين،

هذا نصها:

الموضوع: طلب تأجيل.

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

وبعد، يشرفني أن أتمس من سيادتكم تأجيل السؤال الشفهي المبرمج

خلال جلسة يوم الثلاثاء 13 يناير 2009، والمتعلق بموضوع غياب

فضاءات المنتوج الفلاحي الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري

إلى جلسة مقبلة.

تفضلوا، السيد الرئيس، بقبول فائق التقدير والاحترام.

والسلام.

إدريس مرون، رئيس الفريق الحركي بمجلس المستشارين.

عدد الأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل به مجلس المستشارين،

ابتداء من 6 يناير 2009 إلى غاية يوم الثلاثاء 13 منه:

عدد الأسئلة الشفهية: 16 سؤالاً؛

عدد الأسئلة الكتائية: 3 أسئلة.

ولكم الكلمة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين، وردت طلبات إحاطة على رئاسة المجلس، هناك ثلاث طلبات، إذن الإحاطة الأولى عن الفريق الحركي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارين،

بسم الله الرحمن الرحيم.

طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن أحيط المجلس الموقر ومن خلاله العام الوطني بقضية طارئة، تتعلق بوضعية المؤسسات التعليمية بإقليم الناظور.

السيد الرئيس، إن مختلف الحكومات المتعاقبة تجعل من منظومة التربية والتكوين إحدى أولوياتها، وذلك للرفق والرفع من مستوى التعليم ببلادنا، إلا أن عدم الاهتمام بالصيانة والتجديد وترميم المؤسسات التعليمية ومرافقها الصحية، يجعلنا بعيدين كل البعد عن الإصلاح الذي نتوخاه لهذا القطاع، بحيث أن الظروف التي تشتغل فيها أسرة التعليم لا تشجع على البقاء، كما أن التلاميذ لا يمكنهم تلقي الدروس بشكل جيد، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن جل المؤسسات التعليمية بإقليم الناظور، يرجع تأسيسها إلى فترة الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، مما يجعلها متقادمة وتشكل خطرا على التلاميذ وعلى رجال التعليم.

ولعل الفاجعة الأخيرة التي عرفتها مدرسة عمر بن عبد العزيز بالجماعة القروية "إكسان" التابعة لإقليم الناظور، بحيث انهيار سقف إحدى الحجرات بالمدرسة المذكورة على رؤوس التلاميذ حوالي التاسعة صباحا وعشر دقائق، مما أدى إلى وفاة تلميذ وتلميذة وجرح حوالي 13 آخرين، أربعة منهم ظلوا تحت العناية الطبية لمدة يومين.

وهذه المناسبة الأليمة، أتقدم أصالة عن نفسي ونيابة عن زملاء في الفريق الحركي، بأحر التعازي والمواساة لعائلي الفقيد، كما نتمنى الشفاء العاجل لباقي الجرحى من التلاميذ.

وقد علمنا أن الوزارة الوصية شكلت لجنة مركزية لفتح تحقيق في الحادث، ويمكن أن نشير إلى أن المؤسسات التعليمية بالمناطق القروية، معظمها إن لم نقل جُلها، في حالة جد متردية، تبرز فيها شقوق وثقوب بسقفها، مما يجعل الفصول والأقسام في فصل الشتاء عبارة عن برك مائية، ناهيك عن غياب المرافق الصحية وكذا مساكن لرجال التعليم.

الأمر الذي يجعلنا نتساءل أين نحن من الإصلاح الذي نريده لقطاع التعليم، والتشجيع على التمدد عوض الهذر المدرسي؟ ولذا فإننا نطلب من الحكومة الإسراع بإصلاح وترميم المؤسسات التعليمية، وخاصة المتقادمة منها، ومزيدا من الاهتمام بصيانة المدارس بالوسط القروي حتى نتجنب كل ما لا تحمد عقباه، ويطمئن الآباء عن أبنائهم وفلذات أبادهم، ونجعل من المدرسة الملجأ الآمن لرجال الغد. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، إذن هناك طلب إحاطة آخر من الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدة الوزيرة،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين،

على إثر الفاجعة التي عرفتها مدينة فاس بمعمل (COCEMA) مساء يوم 10 يناير الجاري، أقترح عليكم قبل تناول الكلمة في الموضوع أن نقف لقراءة الفاتحة ترحما على أرواح ضحايا هذا الحادث المؤلم.

الجميع وقوفا:

"بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ " آمين، سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

الحادث الذي وقع ليلة يوم 10 يناير بمعمل (COCEMA) بفاس، هذا المعمل الذي يشغل حوالي 700 عامل بفرعيه، الطاووس والزليج، والذي يقوم بصناعة الطاووس والزليج كما أشرت، والتي تمثلت في سقوط سقف لبناية كبرى داخل هذا المعمل، مما أدى إلى أن توفي عاملان اثنان وأحد أفراد الوقاية المدنية، بالإضافة إلى إصابة أحد أفراد الوقاية المدنية أيضا وبعض العمال.

وعلى إثر هذا الحادث المؤلم كان تدخل من طرف جلالة الملك، الذي أعطى تعليماته في الموضوع، بحيث تم بكفالة من جلالة الملك دفن ثلاثة ضحايا.

وبالمناسبة، وكما لاحظنا خلال المراحل الماضية وكما يجري الآن، وفي هذه المناسبة نؤكد على ضرورة الاهتمام بالوقاية والسلامة والصحة، لأن هذا الموضوع أصبح يتطلب بذل جهود كبيرة، لأننا لاحظنا خلال الشهور الأخيرة، واحد العدد دياب الحالات اللي بدأت تتوقع في عدة أقاليم وفي عدة

بفيل، بلعيد بنشمسي، العربي سديد، محمد بنزايدة، يوسف التازي،
تفضل السيد المستشار السبي عبد الكبير.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

السيدات المستشارات، السادة المستشارين،

سؤالي يتمحور حول بنائات مهمة، السيدة الوزيرة، لقد راعي انتباهنا
تزايد تعالي الأصوات، من جراء معاناة قاطني الدور السكنية القديمة ببعض
المدن العتيقة للمملكة، والتي تزخر بتراث ثقافي، حضاري، معماري، قل
نظيره لدرجة أن المنظمة العالمية لليونسكو صنفت بعض هذه المدن العتيقة
ضمن لأحة المدن التراثية العالمية، لما تتوفر عليه من بنائات في غاية الدقة
والجمال، رسخت عبر الأجيال والعصور الهوية والثقافة المغربية، وأضحت
شاهدا رئيسيا على التاريخ المغربي المعاصر.

وتعلمون، سيدتي الوزيرة، الأهمية البالغة للقيمة المضافة التي تمثلها هذه
الدور القديمة، إن على مستوى السياحة أو على مستوى الاستثمار أو على
مستوى التراث الثقافي. إلا أننا نلاحظ مع الأسف، أن العديد من هذه
البنائات تصارع خطر التصدعات والانهيئات بسبب عوامل الزمن
والطبيعة وقاطنيها، الذين هم من غالبية الطبقة الشعبية، عانوا الكثير ماديا
من أجل الحفاظ على هذا التراث وعلى الهوية الحقيقية لهذه المعالم، التي
تتطلب مصاريف باهظة من أجل صيانتها والحفاظة على طبيعتها، ورغم
انهيار العديد منها ببعض مدتنا، إلا أن القطاعات الحكومية المعنية لم تحرك
سأكنا، وهل تنتظر انهيار المزيد منها، علما أن الجماعات المحلية تقتصر فقط
على إنذار السكان من أجل إخلاء المكان؟

السيدة الوزيرة، فإلى متى نترك المواطن المغربي، وبالأخص هذه الفئة،
يتحمل وحده فاتورة المحافظة على تراثنا؟

وهل فكرت وزارتك المحترمة، وبما أن وزير السياحة وهو موجود بيننا
فهو سؤال يهيمه كذلك، للتدخل من أجل إحصاء هذه الدور السكنية،
التي تعاني من هذه التصدعات، وبالتالي تقديم المساعدة المادية لهؤلاء
المواطنين؟

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة، تفضلوا.

السيدة ثريا اقرتيف، وزيرة الثقافة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

زملائي الوزراء،

جئات، مما يتطلب بذل جهود كبيرة اللي منها من طبيعة الحال تقوية قوات
الوقاية المدنية ولتوفير السلامة والصحة بجميع الوحدات الصناعية.

أيضا كذلك يتطلب الاهتمام بأسر هؤلاء الضحايا، تعلق الأمر بأفراد
قوات رجال المطافي أو بعامل هذه المؤسسة، خاصة ونحن نعلم الصعوبات
اللي غادي تنتج على إثر من طبيعة الحال ما حدث.

إذن بهذه المناسبة كذلك كيفما أشرت، لاحظنا رغم بعض المجهودات
التي تبذل على إثر واحد العدد ديال اللجان التي تكونت على مستوى
الأقاليم من طرف وزارة التشغيل ومن طرف عدة مصالح، المصالح الأخرى
فما يتعلق بالمراقبة، لكن مازال خص يتبذل مجهودا كبيرا.

وبالنسبة لنا في الفريق الفيدرالي لوحدة والديمقراطية، تزامن هذا
الحدث مع وجودنا بمدينة فاس، حيث كان لنا لقاء تواصل مع الشغيلة في
هذا الإقليم، واضطررنا إلى تأجيل هذا اللقاء وزرنا أسر هؤلاء الضحايا.

وبالمناسبة، من جديد نؤكد وكنعاودو نقدمو التعازي ديالنا لعامل هذه
المؤسسة، المنضوية تحت لواء الفيدرالية الديمقراطية للشغل، ولأسر الوقاية
المدنية، اللي هو من طبيعة الحال الآن هذه المؤسسة اللي اليوم في هذه
اللحظة وبعد ثلاثة أيام، طلبت باش من بعد ما كنوجدو بعض الجثث،
جثة أحد الضحايا لم يتمكنوا من العثور عليها إلا صباح هذا اليوم، والآن في
هذه اللحظات يقومون بدفن هذه الضحية الثالثة، إذن لذلك كنععود ندقو
ناقوس الخطر، بالنسبة للحكومة أنها تبذل المجهود الكافي.

كذلك علمنا أنه وقع تدخل من طرف السيد الوكيل العام بمحكمة
الاستئناف بفاس، حيث قام بفتح تحقيق في الموضوع، من طبيعة الحال
لا بد أن نؤكد أن هذا التحقيق لا بد أن يأخذ مجراه، حتى لمعرفة الأسباب
التي أدت لما حدث.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، هناك أخر طلب إحاطة من فريق الحركة
الديمقراطية الاجتماعية. إذن نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة
في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها عشرون سؤالاً:

منها سؤالان آنيان موجهان لقطاع التشغيل والتكوين المهني والشؤون
الاقتصادية والعمامة؛

18 سؤالاً عاديا، موزعة على قطاعات التشغيل والتكوين المهني
والشؤون الاقتصادية والعمامة، السياحة، الطاقة والمعادن، التنمية
الاجتماعية، الثقافة، الفلاحة.

هناك التأس من طرف السيدة وزيرة الثقافة لتسبيق سؤالها نظرا
لالتزاماتها، هل ما كاينش مشكل؟ تفضل السيد المستشار لإلقاء السؤال.

إذن هناك سؤال موجه إلى السيدة وزيرة الثقافة حول الهوية الثقافية
من خلال المحافظة على المدن العتيقة، للمستشارين المحترمين السادة: عبد
الكبير برقية، عزيز الفيلاي، الطاهر الفيلاي، محمد السوسي، عبد الحميد

وتحدثتم في الأخير في تدخلكم أن هناك إعانات من طرف الدولة، لكن المواطن لم يكن على علم بهذه المساعدات، فعلى وزارة الثقافة، التي في بعض الأحيان توجه رسائل إلى السلطات المحلية، أن تقوم بدراسات مع المعنيين بالأمر لتقديم المساعدات، وقبل قليل قلت بأن السيد وزير السياحة هو موجود، وأعتقد بأن هذه عملية الحكومة، من طبيعة الحال إن المواطن هو مستعد لصيانة ممتلكاته، ولن أتحدث نهائياً بقضية الشفاعة أو البيع، أقول المساعدة للمواطن لصيانة هذه الدور وهذه الأماكن الثقافية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، هناك رد على التعقيب.

السيدة وزيرة الثقافة:

شكرا، بالفعل ليس هناك سوى حالات قليلة تدخلت فيها الوزارة بصرف مثل هذه الإعانات، لأنها لا تتوفر على مساطر واضحة لهذا التدخل الذي يظل غامضا، سواء من حيث تبويه ماليا في ميزانية الوزارة أو من حيث موقعه مقارنة مع الحاجيات المختلفة. وتنمى أن تتمكن جميعا من التوافق مع كل الأطراف المعنية، على بلورة برنامج خاص في جوانبه من أجل الإجراءات المالية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها في هذه الجلسة.

إذن السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول مشروع قانون التعويض عن فقدان الشغل، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الحضورى، زويدة بوعيداد، سعيد سرار، عبد الرحمن أشن، علي سالم الشكاف، أبو بكر عبيد، مولاي الحسن الطالب، عمر مورو، محمد العلمي، محمد تحيفة، تفضل أحد السادة المستشارين لبطس السؤال.

المستشار السيد محمد الحضورى:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارون،

طبقا للقانون الداخلي، عندنا واحد السؤال آني للسيد وزير التشغيل.

السيد الرئيس،

تحية تقدير واحترام؛

وبعد، يشرفني أن أتمس منكم طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، إحالة هذا السؤال الآني التالي على السيد وزير التشغيل.

السيد الوزير، من بين التزامات الحكومة عقب جولة الحوار الاجتماعي لشهر 2008، دعم تشريع الشغل وتعزيز الحماية الاجتماعية للإجراء عبر

لا شك أننا نعرف أن دستور بلادنا جعل حق الملكية حقا مقدسا، إذ يمكن لصاحبه التصرف في ملكيته كيفما شاء، بحيث أن الدولة لا تتدخل إلا إذا اقتضت المنفعة العامة ذلك، والقانون وإن كان قد أقر حق الدولة في الشفاعة إزاء المباني ذات القيمة المعمارية أو التاريخية، فإن ميزانية وزارة الثقافة لا تسمح إلا نادرا باقتناء هذه العقارات، خاصة وأنها تعاني من صعوبة الوفاء بمسؤوليتها في المحافظة على المباني التي توجد تحت ملكيتها المباشرة، والتي لا تجد أحيانا الميزانيات الكافية للحفاظ عليها.

لنا فمشكل المحافظة على التراث المعماري للمدن العتيقة والقصور هو مشكل وطني، يجب أن توجد له الحلول بتصورات جديدة، والموضوع لا يجب طرحه فقط على أطر ومسؤولي وزارة الثقافة، بل يتخذ أيضا أبعاد أخرى اجتماعية واقتصادية، تجعل منه مشكلة تقع مسؤولية حلها على عاتق جميع الفاعلين.

إن التراث المعماري وخاصة منازل المدن العتيقة والقصور والقصبات، يعاني من تعقد في الوضعية العقارية وتشدت الملكية بين الورثة وعمليات البيع لغبر المغاربة.

وظهور بنايات جديدة تختلف من حيث استعمال المواد والأشكال عن البنايات القديمة، كما أن الناس يلجؤون لاستعمال بعض المواد غير المعترف بها.

وعلى الرغم من كل هذا، تقوم الوزارة عبر مفتشيات المباني التاريخية المتواجدة بالمدينة العتيقة، بإجراء مراقبة على الترميمات التي تعرفها الدور القديمة والرياضات، وتحصر على وجوب احترامها لمعايير الترميم وعدم إدخال أي تغييرات، من شأنها إتلاف المعالم الحضارية لهذه العقارات.

مع الإشارة أن دور الوزارة ينحصر قانونا، في واجب إشعار السلطات المحلية قصد تدخلها لإيقاف كل الأشغال الخلة بالقانون، والوزارة تعمل جاهدة على ترتيب الدور القديمة والرياضات، لمنع التصرف فيها بشكل عشوائي، وإذا كانت هناك أي حالات نحن مستعدون في وزارة الثقافة للتدخل ونعمل اللازم حسب مقتضيات القانون.

كما أن من حق المالكين التوصل بإعانات من الدولة من أجل الحفاظ والترميم، كما أنه من حق الدولة أن ترمم وتقوم بما من شأنه المحافظة على القيمة التاريخية للمباني المرتبة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لكم، تفضل السي عبد الكبير.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا للسيدة الوزيرة على هذا الاعتراف، أن المسؤولية هي مسؤولية الجميع، ونحن كذلك نعترف بأنها مسؤولية الجميع، لكن الأمر يهم فئة من الشعب التي ليس لها إمكانيات مادية.

شريطة بطبيعة الحال أن يكون هناك الأجير مصرح به لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كموطن له.

ثانيا، خلال مدة هذا التعويض اللي كنستمر ستة أشهر كيبقى الأجير يحافظ على كل حقوقه الاجتماعية، سواء التعويضات العائلية لمدة ستة أشهر، وكذلك الاستفادة من التغطية الصحية لمدة ستة أشهر، خلال هاذ الستة أشهر هذه يستفيد العامل أو العاملة من المواكبة ديال الوكالة الوطنية ديال إنعاش التشغيل والكفاءات من خلال البرامج الموضوعية من طرفها من أجل إعادة إدماجه في سوق الشغل، وكذلك من خدمات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل فيما يخص إما إعادة التأهيل أو التكوين.

كيمكن لي أن أؤكد في الختام أن هذا مشروع مهيكل، وتنتمي من الحكومة أن يرى النور في أقرب الآجال، لأن الغياب ديال هذه الآلية في الواقع، كتعرض العديد من العمال والأطفال ديالهم على وجه الخصوص، في حالة توقف العمل لسبب من الأسباب، إما المقاوله عرفت أوضاع خاصة أو تأثيرات في السير العادي ديالها أو لسبب آخر، كنظن هذا مشروع مهيكل، وكنتمنى أن نتقدم لإخراج هذا المشروع في أقرب الآجال. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الحضوري:

شكرا السيد الوزير على الإجابة ديالو الواضحة.

اللي تبين لنا السيد الوزير، وهذا القانون وهذا التعويض على فقدان الشغل ماشي مسألة بسيطة، فهو في الحقيقة فتح واحد الورش، لأن المسألة ماشي ديال فقدان الشغل ولكن هي مسألة ديال العائلة، مسألة ديال إعادة التكوين، مسألة ديال إيجاد الشغل، مسألة ديال واحد العدد ديال واحد القضايا اللي هو العامل اللي فقد الشغل ديالو هو محتاج إليها.

وحنا كنفريق اشتراكي، ما يمكن لنا إلا نزيكو ونطلبو في نفس الوقت، التسريع ديال هاذ الإجراءات باش تخرج إلى حيز التطبيق، كذلك نطلب من الفرقاء الاجتماعيين أنهم يساهموا كما ساهموا من قبل، بالإعانة ديال السيد الوزير، وديال الفرقاء اللي في الحكومة على التسريع بخروج هذا القانون، على حقا في الحقيقة هذا ورش حنا كنشوفوا أنه خصوصا سنوات باش يكون يطبق ويكطبق في صالح العامل اللي فقد الشغل ديالو، ونشكركم مرة أخرى على ما جاء في جوابكم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، هناك رد؟ تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

اللي نأكد، أنه من بعد التوافق اللي حصل داخل اللجنة ديال الحماية الاجتماعية المنبثقة عن جولة الحوار الاجتماعي الأخير، أحالنا المشروع على

الانكباب على إعداد مجموعة من مشاريع قوانين منها: مشروع قانون التعويض عن فقدان الشغل، يتم بمقتضاه منح تعويض للأجير الذي فقد عمله.

وعليه أسألكم السيد الوزير المحترم، عن الخطوات التي تم قطعها لصياغة هذا المشروع، وما هو المدى الزمني الذي سيتطلبه من أجل الخروج إلى حيز الوجود؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل السيد الوزير.

السيد جمال أعفاني، وزير التشغيل والتكوين المهني:

في البداية أود أن أشكر الفريق الاشتراكي على طرحه لهذا السؤال الهام، خصوصا في هذه الظرفية الاقتصادية التي تمر منها بلادنا. لا بد من التذكير أنه سبق كما جاء في سؤالكم، أن التزامنا أمام مجلسكم الموقر، وخصوصا في اللجان المختصة على إعداد مشروع جديد للتعويض عن فقدان الشغل، والتزامنا فيه كذلك بمناسبة خطاب فاتح ماي، وبالفعل قامت مصالح وزارة التشغيل والتكوين المهني بإعداد مشروع جديد.

للتذكير كان هناك المشروع الذي تم التقدم به للفرقاء الاجتماعيين سنة 2000، لكن للأسف لم يحصل حوله التوافق، وهنا يمكن لي أن أقول أنه تأخرت بلادنا بشكل جلي في وضع هذه الآلية الاجتماعية المهمة التي تعزز شبكة الحماية الاجتماعية، ولو كنا تتوفر على هذه الآلية كان يمكن أن نواجه مثلا مخلفات الفيضانات التي عرفتها طنجة واللي أدت إلى تسريح واحد المجموعة من العمال، بفعل الضرر ديال المنشآت الصناعية للمنطقة الصناعية ديال طنجة.

اليوم تقدمنا بمشروع جديد جولة الحوار الاجتماعي لشتنبر بمقاربة جديدة، هذه المقاربة تعتمد إشراك كل المؤسسات العمومية في تدبير هذا الصندوق، أو هذا التعويض عن فقدان الشغل الذي يقوم بتديره الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

أهم مكونات المشروع، واللي يمكن نخبر أنه اللجنة المنبثقة عن الحوار الاجتماعي، خاصة لجنة الحماية الاجتماعية، قامت بدراسة المشروع الذي أعدته وزارة التشغيل، وحصل توافق مبدئي حول خطوطه العريضة، وأوصت لجنة الحماية الاجتماعية على إحالته على المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من أجل دراسة أو تعميق الدراسة لإخراج هذا المشروع وفق الملاحظات اللي أبدوها كذلك الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، خصوصا حول مدة التعويض وآليات تفعيل هذا المشروع المهم.

العناصر الأساسية ديال المشروع الذي تقدمنا به، يرتكز على منح تعويض مالي لكل أجير أو أجيبة فقد عمله لأي سبب من الأسباب،

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا للسيد المستشار المحترم من الفريق الاشتراكي على طرحه لهذا السؤال، الذي هي مناسبة للوقوف على حصيلة مبادرة التشغيل وكذلك تقييمها.

بطبيعة الحال هناك ثلاثة برامج أساسية في مبادرة التشغيل، هي: برنامج إدماج، برنامج التأهيل، وبرنامج مقاولتي، إضافة التي تتم الإدارة ديالهم من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

في البداية لابد من الإشارة، أن المغرب عموما دخل في واحد العهد ديال مجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي دشنها ابتداء من 1998، والتي سمحت أن يعرف معدل البطالة العام داخل المغرب انطلاقا من المعطيات المتوفرة للمندوبية السامية للتخطيط، من 13.9% سنة 1999 إلى حوالي 9.1% خلال الفصل الثاني من سنة 2008.

بطبيعة الحال المبررات أو الأسباب التي أدت إلى هذا الانخفاض، هناك الإصلاحات التي عرفتها العديد من التشريعات الوطنية، إخراج مدونة جديدة للشغل، ميثاق الاستثمار، كذلك المشاريع أو المخططات الهيكلية التي تم إطلاقها، خصوصا برنامج إقلاع والمخطط الأزرق، وغيرها من المشاريع ديال تهيء البنية التحتية والمواصلات.

كذلك لعبت دور هنا، يجب التركيز، دور الاقتصاد الاجتماعي الذي يلعب دور أساسي، وكذلك تحسن مبادرات التشغيل، التي يمكن نشير فيه، أن مبادرات التشغيل اليوم التي تساءلم عليها السيد المستشار.

بالنسبة لبرنامج الإدماج، إلى حدود ديسمبر الأخير، حقق هذا البرنامج ما مجموعه بين سنة 2006 إلى 2008، الهدف كان هو 105 ألف إدماج، بلغ مجموع الإدماجات التي تحققت 120 ألف و76 إدماج، أي بزيادة قدرها 15 ألف و76 إدماج على العدد الذي حددته مبادرة التشغيل.

لكن في هذا الجانب ديال مبادرة التشغيل، التي جديد التي يمكن لي أن نخبر به، أنه قمنا في إطار مخطط عمل الوزارة الجديد ديال دعم الانتقائية ما بين مختلف المؤسسات العمومية التابعة للوزارة، وتفعيلا كذلك لإحدى التوصيات ديال المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل، قمنا بواحد الدراسة لن تنتهي بعد، بغينا نعرفو المسار ديال تلك الإدماجات التي استفادوا منها الشباب، واش كلقاؤهم داخل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعد سنتين ديال التدريب، إلى غير ذلك، المفروض أننا نلقاؤهم نهائيا داخل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؟

المؤشرات الأولية التي توفرت لدي هذا الصباح، من خلال اللجنة المشتركة ما بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، تشير إلى أن أكثر من 75% لقيناهم مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهذه نقطة إيجابية بالنسبة لبرنامج إدماج، 25% ما القيناهمش، يعني أنهم قدموا بصيغة أخرى، أن

المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتبرمج في جدول الأعمال ديالو الذي انطلق يوم 19 ديسمبر الأخير، وسيتم دراسته من طرف لجنة التسيير والتدبير، والتي نؤكد أننا في الحكومة وكذلك حتى الرفقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، التي هما على وعي بأهمية خروج هذا النص التنظيمي الهام والمهيكل، خصوصا في تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إنن نمر إلى السؤال الموالي الموجه كذلك إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، حول مآل برامج إنعاش التشغيل، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، مولاي الحسن الطالب، حسن القاسمي، دحمان الدرهم، عمر مورو، سلامة حافطي، المحجوب دادا، سعيد أسرار، محمد العلمي، تفضل السيد المستشار لبطس السؤال.

المستشار السيد مولاي الحسن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

السيد الوزير، لقد عبرت الحكومة المغربية عن دعمها المتواصل لسياسة إنعاش التشغيل ببلادنا مرتكزة على عدة تدابير، منها التحفيز على الاستثمار الخاص والعمومي، ومواصلة إصلاح منظومة التربية والتكوين ليتلاءم مع حاجيات سوق الشغل، وإعطاء دفعة جديدة لسياسة الأوراش الكبرى قصد تمصيص البطالة، وتشجيع المبادرات الفردية للشباب قصد خلق مقاولاتهم كوسيلة للتشغيل الناتي.

وأخيرا، تحسین المناخ الاجتماعي عبر تحيين مدونة الشغل ووضع قواعد حوار اجتماعي باليات مستمرة ودائمة.

وفي إطار هذه السياسة، تمت بلورة ثلاثة برامج لإنعاش التشغيل، وهي: إدماج، تأهيل، ومقاولتي.

إلا أن الملاحظ، السيد الوزير، فقد بقيت هذه البرامج بمجملها متعثرة منذ انطلاقتها، ولم نلاحظ نتائج ملموسة في هذا المجال، رغم تعزيز القطاع بخلق المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل.

وعليه، نسائلكم، السيد الوزير، عن مآل البرامج السالفة الذكر؟ وما هي الإجراءات التي ستتخذونها للتسريع بوتيرة تنفيذها؟
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

البرنامج ساعد واحد المجموعة ديال الشباب على الإدماج الي يقدر عددهم ب 120 ألف.

برنامج تأهيل، إلى غاية دجنبر 2008 تم التعرف...

الي نبغي نؤكد عليه بالنسبة لبرنامج مقاولتي، تم قبول تمويل إلى حدود اليوم 1596 مشروع، أحدثت ما يناهز 4712، والآن إضافة إلى الإصلاحات التي انكبنا عليها داخل اللجنة التي يترأسها السيد الوزير الأول بالنسبة لإصلاح برنامج مقاولتي، هناك القرار الي خديناه بمناسبة عرض مشروع القانون المالي لفتح البرنامج على الشباب غير حاملي الشهادات، وكذلك تسهيل واحد المجموعة من المساطر، ومنتظر إطلاق واحد الحملة تعريفية جديدة.

إضافة أننا وضعنا برنامج تأهيل، لتأهيل حوالي 100 ألف شاب وشابة في أفق سنة 2012، خاصة في القطاعات الواعدة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي الحسن الطالب:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

إلا أن هذه الإحصائيات الي اعطيتونا، أظن أنها تصب في الطلبات، أما حنا السيد الوزير نتلقى عدد كبير من الطلبات، ولكن مع الأسف ملي يتوضعون هاذ الطلبات في الأبنك فكيكون الرفض، وهذا هو الي عثر هذه المسائل.

كما أريد أن نخبركم أننا فوجئنا مؤخرا ببرنامج جديد إفلوسي، هل هذا البرنامج تكلمة لهذه البرامج أو هو لإصلاح هذه البرامج؟

فالسيد الوزير حيث كقولو بأنه كايين تعثر، فهذا حقيقي، بحيث أنه العدد الي كينحط في الأبنك، ما كيقبل منه إلا 1 حتى 2%، وكل الشباب الي هما اعتمدوا على هذه البرامج فهو كيقاو متعثرة وفي الأوراق.

وهذا هو الطلب ديلنا، لأنه الإشكالية الأساسية هي ديال التمويل، وهنا كطلب منكم باش تكون واحد المبادرة من جانبكم باش يتحلوا المشاكل لهاذ الشباب.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر إلى السؤال الموالي الموجه كذلك إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، حول التصريح بأجور العمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحيم الرماح، محمد دعيدة، عبد السلام خيرات، محمد بورمان، محمد العشاب، محمد عذاب الزغاري، عبد الحميد فاتحي، عبد المالك أفرياط، محمد الهبطي، محمد لشكر، أحمد العاطفي، حسن ألكليم.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارين،

موضوع سؤالنا، السيد الوزير، يتعلق بالتلاعب في التصريحات ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

كما تعلمون، السيد الوزير، أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بذلت فيه جهود جبارة خلال المراحل الأخيرة، خاصة خلال جولات الحوار الاجتماعي منذ فاتح غشت إلى الآن.

هذا الصندوق الي كان يعرف واحد العدد ديال المشاكل كثيرة ومتعددة، وقع التعاون بين الفرقاء الثلاثة، إلى أن توصلنا إلى حلول، وأصبح هذا الصندوق كيتسير من طرف الأطراف الثلاثة، والي الآن من طبيعة الحال، إذا أخذ طريقه بشكل طبيعي يمكن لو يلعب دور كبير.

السادة أرباب العمل في كثير من الأحيان يتهربون في قضية الأجور، على اعتبار أن مسألة المنافسة، وإن كان نحن لا نشاطرهم الرأي، لأن الأجور الآن كايين واحد النوع ديال عدم التوازن ما بين الأجور والأسعار.

ولكن تعالوا معي السيد الوزير، إذا لقينا القطاع غير المهيكل يشكل الثلثين بطبيعة الحال غادي نمشيو لواحد ستة أو سبعة ديال مليون ديال عدد المأجورين المستحقين للاستفادة من صندوق الوطني للضمان الاجتماعي، غادي نمشيو لواحد 200 ألف الي غادي تلقى و2 مليون الي مصرح بها، غادي نقولو يعني المعدل ديال المصرح بهم حوالي 38%.

لكن نسبة كبيرة حسب التصريح ديال السيد المدير ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أنه قال لنا بأنه في يناير من بعد ما اخذيتو الإجراء الأخير ديال رفع الاستفادة، يعني باش تتم الاستفادة من التعويضات العائلية، يجب أن يتوصل كل عامل ب 250 درهم تقريبا أو 60 درهم، الحد الأدنى للأجر الذي ينبغي أن نصرح به، بدل 500 درهم الي كانت قبل، من بعد ما كانت أقل.

الآن معنى هذا، كايين 90 ألف عامل مهددة باش يفقدوا الاستفادة من التعويضات العائلية في هذا الشهر، إنما على حساب التصريح الأخير ديال الندوة الصحافية الي كان دارها السيد المدير، ويتعلق الأمر كذلك ب 43 ألف مقالة الي كنعرف تلاعبات في التصريحات ديالها، من هنا كنعرفو واش من المنطق؟ هل يعقل أنه ما تكونش التصريحات سلمية؟ طبعا التصريحات من بعد كيتوصلوا العمال ببيان الأجر، البيانات ديال الأجر،

الأولى، هي الرفع من أداء جهاز تفتيش الشغل، لأنه كيلعب الواحد دور في الرقابة؛

ثانيا، تحفيز جهاز تفتيش الشغل على القيام بكل المهام المنوطة به؛
ثالثا، دخلنا في إصلاح جديد، وهو نظام التعاقد ما بين الوزارة ومندوبيات وزارة التشغيل حول مؤشرات مضبوطة، تعلق الأمر بالمراقبة، تعلق الأمر بكافة البرامج الأخرى للوزارة.

بجانب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أدخل إصلاح جذري على نظام جهاز مراقبة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ما بقاش ذاك الجهاز اللي كنا كنعرفوه سابقا، اليوم جهاز مراقبة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، يمكن لي نؤكد لها أمام مجلسكم، من الأجهزة الفعالة التي تقوم بدور أساسي، وقامت بدور أساسي وسأعطيكم مؤشرات ونتائج العمل اللي قامت به، خصوصا ما بين الفصل، من ما بين مهام المراقبة وما بين مهام تقديم الخدمات للزبناء.

كذلك من ضمن الإجراءات اللي اتخذت، هو أن جميع أطر ومسؤولي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي قاموا بالتصريح بالامتلاك ديالهم.

ثالثا، من ضمن الإجراءات كذلك اللي قام بها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في هذا المجال، هو أنه قبل ما كيتم أي رقابة أو شي حاجة حتى يكون الملف مضبوط حول الخروقات أو حول جوانب التصريح بالأجور إلى غير ذلك، إضافة إلى إصلاحات أخرى سوف لن يسعني الوقت في الواقع لذكرها بالتفصيل.

لكن كذلك جهاز مراقبة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ما بقاش جهاز المراقبة كيشي شخص واحد، ولات فرق بناء على ملف مضبوط، وكذلك واحد الشفافية في التعامل مع الزبناء وكذلك بالنسبة للأجراء، موضوعة رهن إشارتهم إمكانية الإطلاع على مجرى تصريحاتهم لدى الصندوق.

كذلك، واحد الإجراء آخر خديناه، وهو دعم التنسيق ما بين جهاز تفتيش الشغل وجهاز المراقبة التابع للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، اليوم مطلوب من الجهازين أن يتعاملا وأن يجري التنسيق بينهما وتبادل المعطيات، من خلال زيارات التفتيش اللي يقوم بها هاذ الجهاز والآخر.

هاذ النتائج أو هاذ العمل هو اللي أدى، وراه جا في تدخلكم السيد المستشار المحترم، إلى أننا وصلنا هاذ السنة، نهاية سنة 2008، إلى رقم 2 مليون المصرح بهم بعدما كان نهاية 2007 في حدود مليون و800 ألف، ولكن طموحنا أكثر، حنا نتفق معك، باقي الأجراء اللي غير مصرح بهم.

بالنسبة للجانب الذي أشرتموه، بالنسبة لحقوق التعويضات العائلية، فقط الحملة اللي قمنا بها خلال الستة أشهر الأخيرة، منذ قرار المجلس الإداري ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تمكنا من تصحيح وضعية ما يقارب 35 ألف أجير، من ناحية الأجور المعلن عنها، كانوا

بيان الأجر هو الفاتورة، باش كيبان أشنو قبط هذاك العامل، وواش التصريحات ديالو سليمة أو غير سليمة؟

من هنا إذا اسمحتو، السيد الوزير، هذا الوضع هذا، أولا فيما يتعلق بالمقاولات اللي الآن بدل ما نزيدو للقدام كترجعو للوراء، كانت تلاعبات، الآن كيصرفها غير القطاع غير المهيكل، الآن زحفت حتى للقطاع المهيكل، بحيث التصريحات ما بقاتش كتكون بحقيقة الأجور، كتكون بالحد الأدنى في واحد العدد ديال المقاولات اللي كتم الاستفادة، هذا عنده ضرر من الناحية الاجتماعية على العمال، وعنده ضرر من طبيعة الحال على الصندوق.

لذلك ألا تلاحظوا معي، أستسمح، السيد الوزير، كل العاملين تعلق الأمر مثلا ناخذ (les garçons) ديال القهاوي من حقهم يستافدوا من التعويضات العائلية، العاملين في قطاع النقل، الشيافر ديال الطاكني الصغير والطاكني الكبير والكاميونات، معناه الملايين ديال عباد الله إلى كانت التصريحات سليمة غادي يصحوا كيستفادوا من التعويضات العائلية، معناه هذا ما كيستافدش من التعويضات، ما كيستافدش من التغطية الصحية، بالإضافة لواحد العدد ديال الانعكاسات السلبية.

من هنا كيبان أنه الموضوع موضوع كبير وخطير جدا، وبالتالي يجب معالجته، حتى باش يكون كل العاملين، وأقول كل العاملين، السيد الوزير، كل العاملين يجب أن يصرح بهم، وبحقيقة الأجور التي يتوصلون بها، وهذه مسألة اللي كتطلب.

لذلك، أقتراح عليكم، السيد الوزير، أنه سؤال ما غاديش يكتفي ثلاث دقائق، كنا اقترحنا باش تكون واحد اللقاء ديال اللجنة باش تنعمق في النقاش قصد وضع حد لهذه الوضعية الخطيرة والخطيرة جدا لما لها من انعكاسات اجتماعية على العمال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم والفريق الفيدرالي على طرحه لهذا السؤال، واللي كيتمكن لنا تتفقو على أن الهدف ديالنا جميعا، وكما جاء في التصريح الحكومي والتصريحات اللي سبق لنا أن أكدناها أمام مجلسكم، هو النهوض بالتغطية الاجتماعية والصحية لعموم أجراء القطاع الخاص وتطبيق تشريع الشغل والقانون.

لتفعيل هذه الإجراءات واحنا كترحبو بمقترحكم لعقد اجتماع اللجنة المذكورة لتدارس الجوانب المتعلقة بالإصلاحات اللي دخلت على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، يجب الإشارة لنقطتين في إستراتيجية الوزارة الجديدة:

أستسمح، السيد الرئيس، لأن هاذ المسائل تقنية غتعتيني واحد الدقيقة أو جوج باش يفهموا المغاربة هاذ الشيء.

هناك بعض أرباب العمل الذين يصرحون ب 18 يوما في الشهر، وهناك من يصرح ب 26 يوما في الشهر، إذا حسبنا 16 يوم في العام كنتعطينا 2160 يوم، في حين أن الذين يصرحون ب 26 يوما كنتعطي 3312، معناه أنه كايين اللي يمكن يوصل 3240 يوم في 11 سنة ديال التصريحات، وكايين اللي ما يمكن يوصل إلا في 15 عام، هاذي إذا كان يصرح ب 18 يوم، ما بالكم بأولئك الذين لا يصرحون حتى ب 10 أيام، رغم أن الأجراء يشتغلون ساعات أكثر مما هو مسموح به قانونا.

إذن هذا إشكال، وطبعاً يتحمل جهاز المراقبة داخل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مسؤوليته، لأن هناك العديد من الأجراء وما كايينش التواصل، طبعاً الآن عاد ولاو الأجراء كيتوصلوا بهاذيك الكشوفات ديالهم، ولكن اللي عندهم 55 سنة لل فوق، المفروض أنه جميع الأجراء المصرح بهم في الصندوق يتوصلوا بهاذ الكشوفات، باش أنهم يتمكنوا يعرفوا وضعيتهم، هناك من يحال على التقاعد، وملي كيمشي كيكشف بأنه ما عندوش هاذيك 3240 يوم وهو اشتغل 30 سنة مثلاً، كايين العديد من هذا، وهاذي جنحة ديال خيانة الأمانة تعاقب عليها كل القوانين لا المساوية ولا الأرضية.

لذلك أقول، السيد الوزير، وأتما جيتوا بواحد المسألة اللي هي أساسية، ضروري من أن يكون هناك تنسيق بين جهاز تفتيش الشغل وجهاز تفتيش الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، رغم نه ما يقال أنه في أي بلاصة كايين الشفارة وكايين الناس اللي معقولين، وحا نركزوا على الناس المعقولين، وتماو أن الشفارة يؤديوا الثمن شي نهار.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، هناك رد على التعقيب؟

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

30 ثانية السيد الرئيس المحترم.

غير نبغي نؤكد للسيد المستشار، وأمام مجلسكم الموقر، أن إرادة الحكومة، من خلال وزارة التشغيل ومن خلال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تامة.

بالنسبة للمقاولات التي تخرق القانون ويثبت عليها، يتم متابعتها، يمكن لي نذكر أن مؤخرا استعملت القوة العمومية، من أجل ولوج إحدى المؤسسات اللي رفضت ولوج جهاز رقابة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي طبقاً للقانون.

الإرادة هي تطبيق القانون، ولكن هاذ التطبيق راه مفروض للجميع يساهم فيه، فقاء اقتصاديين واجتماعيين، وكنتعتقد اليوم لإخراج المعيار الاجتماعي الوطني، سيساهم في تأهيل المقاولات، وكذلك التقدم في برنامج الملائمة الاجتماعية.

يصرح بهم ب 500 درهم، اليوم يصرح بهم بأكثر من 1200 حتى ل 1500 إلى غير ذلك.

هاذي جهود تبذل، بطبيعة الحال، لابد من الإشارة كذلك لجهود المنظمات المهنية، من ضمنها الاتحاد العام لمقاولات المغرب، اللي كيقوم بدور تحسيبي جد هام، كذلك برنامج الملائمة الاجتماعية اللي كنقوموا به مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، واليوم هاذ السنة بتنسيق ما بين وزارة التشغيل ووزارة التجارة والصناعة، تم إقرار ما يسمى بالمعيار الوطني للملائمة الاجتماعية.

شكرا، وعفوا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هناك تعقيب السيد المستشار؟

المستشار السيد عبد الملك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارون،

لابد من التذكير في البداية أنه كلما طرح سؤال حول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلا ويتساءل المغاربة عن مال ملفات الفساد بهذا الصندوق، للأسف أنه إلى حدود الساعة رغم لجنة تقصي الحقائق ورغم كل ما كتب وقيل عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لازال هذا الملف يراوح مكانه، وهو ما يمس بمصداقية لاهاته المؤسسة ولا حتى القضاء.

ثم لابد من التذكير أيضا، أن مدى تقدم الشعوب يقاس بمدى اهتمام الدولة بالحماية الاجتماعية، وأيضا بمدى انخراط الفاعلين الاقتصاديين في هذا المجال، على اعتبار أنه حق من الحقوق الأساسية للمواطنة.

السؤال الذي طرحناه هو سؤال في شقين:

هناك شق يتعلق بقرار المجلس الإداري الأخير المتعلق بصرف التعويضات العائلية، إلا لمن يصرح به في حدود ثلثي الحد الأدنى للأجر، أي ما يناهز 1260 درهما شهريا، ونحن نسجل هاذ المسألة التي قلتتم بأنه تم تصحيح ما يناهز 35000 حالة.

لكن الإشكال، فين كايين الإشكال، السيد الوزير؟ هو فيما يتعلق بالتحليل على القانون، ونحن نعلم عندما نتحدث عن الحماية الاجتماعية، فعني بذلك ضمان صرف التعويضات العائلية: التعويضات اليومية عن المرض، تعويضات الزمانة، تعويضات الشيخوخة، إلى غير ذلك.

فإلى خدينا غير، مثلا، المسألة المتعلقة بالتقاعد، فطريقة احتساب التقاعد تنبني على عدد الأيام المصرح بها إضافة إلى الأجرة، معناه أنه باش يكون الحق عند واحد الأجير باش يستافد من التقاعد خاصو يراكم 3240 يوم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكرا السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

إذن ونمر إلى السؤالين المواليين الموجهين إلى قطاع الشؤون الاقتصادية والعمامة، يتناولان موضوع ارتفاع الأسعار، ونظرا لوحدة الموضوع نستأذن المجلس الموقر بعرضها دفعة واحدة، وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنها.

أنا كنعرض وأنتما لكم واسع النظر، ماشي مشكل.

إذن السؤال الآني الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والشؤون العمامة حول ارتفاع الأسعار، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد الهاشمي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، أحمد بومكوك، لحسن نبيه، أحمد الشافعي، الغازي لغرارية، أحمد الجفيري، الحسين الحداوي، الحبيب الزويكي، عمر الجزولي، إبراهيم بنديدي، عبد القادر الغميلي، البشير أهل حداد، محمد اجبيل، عبد الحميد أبرشان، علي أساكتي، أحمد الناوي، أحمد التويزي، محمد تاضومانت، الكلمة للسيد المستشار، تفضل السي ادريس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الحكومة التي أتم جزء منها، تبيع سياسة "الربح لها، والخسارة على الشعب المغربي" فهذا هو شعارها.

أولا، لما تحتاج الخزينة العمامة للدولة مداخل فإن الحكومة تلجأ إلى التضريب، خصوصا الضريبة على القيمة المضافة الذي يؤدي ثمنها المستهلك، فما بين 2007 و2009 تمت الزيادة في (TVA) على الماء، على الكهرباء، على السكر، على الزبدة، على الزيت، على الدقيق، وكذلك الطريق السيارة الذي خلق ضجة الآن، ثم الصابون المنزلي، أي مواد التنظيف.

هذه السياسة، السيد الوزير، تسير على اتجاه يضر بالمستهلك المغربي، فحتى المراجعات التي تقوم بها إدارة الضرائب على الأرباح تستهدف جيوب المواطنين وتضعف قدرتهم الشرائية لفائدة مداخل الحكومة.

ثانيا، هناك أسعار بررتم كحكومة ارتفاعها بارتفاع المواد الأولية بالسوق الدولية، وعلى رأسها البترول والقمح والزيت الغذائية، فقد وأكبت أسعار هذه المواد هذا الارتفاع دوليا بالسوق الداخلية، مثل الزيت من 8 دراهم إلى 15 درهم، كذلك سعر الدقيق من 6 دراهم إلى ما يفوق 8 دراهم،

والأمثلة كثيرة، إلا أن أسعار هذه المواد تراجعت على مستوى السوق الدولية خلال الأربعة أشهر الأخيرة بنسبة فاقت 40%.

السيد الوزير، أتم تعلمون أن تكلفة هذه الزيادات تحملها الفقراء والمعوزون من أبناء الشعب المغربي.

السيد الوزير، لماذا تركم الشعب المغربي يتحمل عبء ارتفاع الأسعار الدولية؟ ولماذا لم تتدخلوا كحكومة طبقا لقواعد السوق الحرة، ليستفيد المغربية من تراجع الأسعار دوليا؟

دبا 4 أشهر هاذي والأمنة ناقصة واتما مازالين مربعين يديكم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد نزار بركة، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون

الاقتصادية والعمامة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار والسادة المستشارون.

أريد أولا أن أوضح أن الأخ المستشار تلى علينا سؤال لم يطرح علي، فمحتوى السؤال مغاير تماما للسؤال الذي طرحه، وهذا يبين مدى العمل، ينبغي أن تتحمل جميعا المسؤولية في الكيفية التي تطرح بها الأسئلة باش يكون هناك الاحترام المتبادل.

ثانيا هاذ السؤال فيه الكثير من المغالطات ويريد تغليط الرأي العام والرأي الوطني.

أولا، لم تتم الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة على القمح، هذا ما كاينش، ما كاينش الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة على الماء، هذا ما كاينش.

وثانيا ما كاينش الزيادة على القيمة المضافة بالنسبة... وكنتكلم على هاذ الحكومة الله يخليك وخليتي نجاوب.

احترم، الله يخليك، المؤسسة الحكومية.

ثالثا ما كاينش زيادة على القيمة المضافة على الزبدة، بل أكثر من ذلك، اللي وقع هو تم أننا زولنا الجمارك على الزبدة باش ما يتمش مس القدرة الشرائية للمواطنين، كذلك خاص نوضحوا الأمور باش ما تكونش مغالطات ويكون تغليط للمواطنين.

النقطة الثانية، بالنسبة للتساؤل اللي طرحتيهوا، كاين اليوم تخفيض في الأسعار الدولية، وحنا ما خفضناش، هذا هو السؤال اللي طرحتي.

بالنسبة لهاذ النقطة بالذات، خصنا نكونوا واضحين، الحكومة اخذات موقف اللي هو واضح، وهو رفضنا نطبقوا نظام المقايسة، أشنو هو نظام المقايسة؟ وهو أن لما الأسعار على الصعيد الدولي تنخفض نخفض الأسعار، ولما أسعار المحروقات ترتفع على الصعيد الدولي نرفعوا الأسعار، ولهذا قررنا أننا نواجهو ونصمدو أمام ارتفاع الأسعار اللي كانت في الشرط

بالدرهم، فإن الحكومة قد استرجعت كل المبالغ التي تخصصت للمقاصة،
خاصهوم يعرفوها المغاربة.

الآن، السيد الوزير، تلغي الحكومة الغازوال العادي ليحل محل
الغازوال 50، فحسب معدل الاستهلاك الوطني من هذه المادة، فإن
المواطنين سيتحملون خلال هذه السنة ما يفوق 8 مليار درهم، وهذه
ستضاف إلى تكلفة النقل عموماً، وهذا يعني أن جميع أسعار المواد الغذائية
مرشحة للارتفاع هذه السنة.

المقاصة اللي تكلمتوا عليها، السيد الوزير، كنتم تتحدثون بكثرة عن
نظام المقاصة، أين نحن من هذا الكلام وهذه الوعود؟ أنتما بنفسكم قلتوا،
دأبا الفترة ديال 7 أشهر هاذي دازت، كان على الحكومة أن تتخذ موقف
شجاع وسريع لإخراج مشروع إصلاح المقاصة للوجود.

السيد الوزير، كذلك، أتم تعلمون من يستفيد من الدعم: معامل
المشروبات الغازية، الكحولية، معامل الصناعات الغذائية، البواخر، باخرة
إلى رست في الميناء كنحسب على صندوق المقاصة، السيد الوزير، إذن
علاش الحكومة ما تملكش الجرأة وتاخذ واحد القرارات فورية باش تحد من
هاذ الزيف، باش ما يستافدوش هاذ اللوبيات من الدعم الموجه أصلاً إلى
الفقراء؟ خاص تكون عندكم الشجاعة، ما هو سبب عجز الحكومة عن
التدخل لتخفيض أسعار المواد التي انخفضت دولياً؟ ونتمنى أن تكون لكم
الجرأة للإجابة بشفافية.

السيد الوزير،

يمكن لي نقول لك في آخر المطاف، المغاربة عجزوا والشعار ديالهم الآن
آش بقاوا يقولوا: "آ الطامع في الزيادة، رد بالك من النقصان".

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية

والشؤون العامة:

شكرا السيد المستشار المحترم على تدخله الهام.

وغادي تسمح لي نعطيك بعض التديقات والتفسيرات في هذا المجال،
ما كين مشكل، تجاوزنا هاذ الشي.

احنا ما كنتنفروش، احنا كنعقولو الصح، ما كنعجبناش المغالطة كذلك.
بالنسبة للسؤال ديالك، أولاً، قلت الأخ العزيز، بأن الدولة غترج
بالنسبة للغازوال بهاذ العملية واحد 8 مليار درهم، هاذ الشي اللي صرحت
به بأن غنسترجعوا جميع ما خلصنا في نظام المقاصة، بغيت نذكر بأن غير في
المازوط راه خلصنا 20 مليار درهم اللي مشات كدعم للمازوط، وبالتالي
هاذ الكلام اللي قلت فهو - مع الأسف - غير دقيق، هاذي النقطة الأولى.
بالنسبة للزيت، الزيت أنت تعلم - وذكرنا ذلك في اللجنة ملي كنت
حاضر ووضحنا الأمور - بأن بالنسبة للزيوت فهي مادة محررة، أي أن

الأول من سنة 2008، باش المازوط ييتي في 7.22 درهم في عوض ما
يوصل 12 درهم، باش كذلك قينة الغاز تبتقي في 40 درهم عوض ما
توصل 120 درهم، باش كذلك أسعار المواد الأخرى تبتقي في مستويات
محدودة ومقبولة بالنسبة للمواطنين حفاظاً على القدرة الشرائية للمواطن.

ثانياً، واش تنتظنو، السيد المستشار المحترم، بأن حكومة اللي وظفت
35 مليار درهم لحماية القدرة الشرائية للمواطنين ولدعم المستهلكين في إطار
صندوق المقاصة، واش غتطمع في بعض الملايين ديال الدراهم اللي يمكن لنا
قتصدو في هاذ المرحلة اللي انخفضت هاذ الأسعار على الصعيد الدولي؟
لا، لا ثم لا.

هاذ الفلوس كذلك، اللي تخصصنا نعرفو بأن هاذ الفلوس اللي كنكلم عليها
وكتقول بأن حنا كنعصدها، راه ما كتمشيش في جيوبنا، راه كتمشي لخزينة
الدولة باش يتموا المشاريع، باش نحافظوا على القدرة الشرائية، باش نقوموا
باستثمارات على الصعيد الاجتماعي.

6 مليار درهم اللي استطعنا نوفرنا ما بين سنة 2008 و2009، فين
مشات هاذ 6 مليار درهم؟ مشات في الاستثمار في العالم القروي، مشات
كذلك في الدعم المباشر للمواطنين الفقراء في إطار نظام تيسير، مشات
للحماية الاجتماعية وتزويد الحماية والرفع من الحماية الاجتماعية في إطار
برنامج (RAME) أي المساعدة الطبية للمعوزين اللي غادي يستافدوا
منها 8.5 مليون من المواطنين.

هذا ما قامت به الحكومة، هذا ما قامت به طبقاً للتوجيهات الملكية
التي دعت إلى ضبط والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، لأنه نحن
حكومة اجتماعية، حكومة تحافظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وتعمل
من أجل المواطن، وليس من أجل المزايدات.
وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب لكم السيد المستشار.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

غير باش نوضح، إلى كان هاذ الشي صحيح، راه المواطن دأبا الآن اللي
تينظرنا، راه عارف آش كين، لأن أي حاجة بغات تديرها شي حكومة،
لأن أنتما دأبا راه من كذا و90 وأتم في الحكومة، أشنو واقع؟ أي حاجة
كانت، إلا وأي وزير فيكم تيعطي وجهمة نظر ديالو في أي حاجة، إذن راكم
حكومة متضامنة، ها الأول.

السيد الوزير، تراجع الزيت مثلاً مؤخر من 78 درهم ل75 درهم،
آش كيتسمى هذا؟ واش كنضحكوا على عقول المواطنين؟ كم برحتم كحكومة
من الفارق من مادة البترول؟ فعلى سبيل المثال معدل الاستهلاك الوطني
في مادة الغازوال يصل إلى 2.5 مليار لتر سنوياً، إذا حسبنا الفارق

وقع قرار اللي هو جريء ديال مدينة الدار البيضاء، وتم تفسير ذلك بأن هاذ الزيادة اللي وقعت في (Ticket) ديال الطوبيس ديال 50 سنتيم، ناتج لإشكالية حقيقية مالية ديال الشركة اللي كتقوم بهاذ العملية، ولهذا لا ينبغي الخلط ما بين الزيادات اللي وقعت في مدينة الدار البيضاء فقط وتعميمه على جميع الوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نمر إلى السؤال الموالي، الموجه كذلك إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامية حول غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار، للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسن، الحو المبروح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، سفيان القرطاي، المعطي بن قدور، لحسن بيجديكن، أحمد السنيتي، أحمد الإدريسي، لحسن العواني، مصطفى الرداد، عبد السلام الحمس، عبد الواحد الشاعر، أحمد البوزيدي، أحمد الشرفاوي، عبد القادر لبريكي، محمد أبو السعود، محمد الإدريسي، الأمين الدراق، محمد اطريش، محمد العقاوي، عبد القادر سلامة، خالد بريقة، عبد الحميد البوجادي، أحمد الديوني، إبراهيم الرميلي، الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السي الحو المبروح.

المستشار السيد الحو المبروح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، لقد عرفت بلادنا مؤخرا موجة جديدة من الغلاء، مست بعض المواد الأساسية كالحليب وزيت المائدة وغيرها، إضافة إلى مواد أخرى كالإسمنت الذي ارتفع ثمنه بحوالي 5%، وهو الأمر الذي يهدد بمزيد من التدهور في القدرة الشرائية للمواطنين عموما وللقات الفقيرة خصوصا.

فهذه الزيادات المتوالية، تعني مزيدا من الضغط على القدرة الشرائية للمواطنين، وضربها في الصميم بالتزامن مع الأزمة العالمية وانعكاساتها السلبية التي بدأت بوادها تظهر على الاقتصاد الوطني، فنحن لا نفهم سبب هذه الزيادات في ظل الأزمة العالمية، التي بالعكس، كانت السبب المباشر في انخفاض أثمان العديد من المواد، كالبتروال والقمح على سبيل المثال، وهذا يعني في اعتقادنا أن ارتفاع الأسعار في بلادنا مرتبط بأمر أخرى، ككثرة شبكات وسلاسل التوزيع والاحتكار وضعف المراقبة والإجراءات الحكومية المرتبطة بضمان حرية الأسعار والمنافسة.

ولذلك نساءلكم، السيد الوزير، ما هو برنامج وزارتك لحل هذه المشكلة والتخفيف من الضغط، بل الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن؟

الدولة ماشي هي اللي كتقرر لا في الزيادة ولا في النقصان، اللي كتقرر هما الشركات اللي كيروجوا هاذيك المادة، وبالتالي ما يمكنناش نحملوا للدولة المسؤولية اللي ما عندهاش.

النقطة الثالثة، بالنسبة لصندوق المقاصة، راه هاذ الإصلاح بدا وتبع معنا، تبعوا معنا أشنو تنديروا، وأنا نقول لك أشنو وقع فيه:

أولا، وقعت إعادة النظر، أشنو هو الاقتراح اللي كنا درنا؟ قلنا بأن هاذ المشروع مبني على 2 أمور:

1- تحسين النجاعة في ميدان صندوق المقاصة؛

2- أنه يكون أكثر إنصافا بالنسبة للنجاعة، أشنو اللي قننا به؟ أولا درنا إعادة النظر في تركيبة الأسعار ديال المواد اللي كتعلق بالمحروقات، وراه اتبيننا وكنتشغلوا فيه الآن باش نكملوه، وبالنسبة كذلك للحبوب، هاذي الأولى.

النقطة الثانية، جعلنا أن كاي دابا تفويت المراقبة لشركات اللي هي مخصصة للفحص، بجميع التصريحات اللي تدير في إطار صندوق المقاصة، هاذي كذلك، تمت.

كذلك في إطار النجاعة، بدينا في واحد نظام المعلومات، باش يمكن لنا نتبعوا هاذ التصريحات واش هي حقيقة أم لا.

بالنسبة للنقطة الثالثة، اللي كتعلق بالإنصاف، هاذ العملية كذلك بدأت، قننا بإعادة النظر في توزيع الدقيق الوطني اللي هو مدعم، اللي كان كيستافد منو خصوصا المدن في عوض ما تستافد منو القرى، اليوم 65% ديال هاذ الدقيق المدعم، بدا يمشي للقرى عوض العكس في الماضي.

ثانيا، 435 جماعة قروية بدأت كتستافد لأول مرة من الدقيق المدعم، في حين أنها كانت مغمشة، 100% من القرى اللي كتدخل في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية استفادت كذلك من هاذ الحصاص.

ثالثا، الدعم المباشر، انطلقت التجربة الأولى في إطار ما يسمى ببرنامج "تيسير" في التعليم لمحاربة الهدر المدرسي، اليوم الدراري اللي كيمشيو لهذه المدارس في هاذ القرى اللي هي أكثر فقرا، كيتقاضوا والالدين ديالهوم - إما الأم أو الأب - ما بين 60 إلى 100 درهم في الشهر، باش ندعموا ونشجعوا هاذ الأطفال، باش يمشيو يقرأوا، هذا داخل في إطار إصلاح صندوق المقاصة، لأن هاذيك الموارد اللي استطنعنا أننا نوفرها، دخلناها في هاذ المجال باش يمكن لنا ندخلوا في الدعم المباشر، وعاد القضية ديال نظام المساعدة الطيبة اللي تم تمويله كذلك من صندوق المقاصة، باش المواطنين الفقراء 8.5 مليون من المواطنين الفقراء غادي يمكن لهم يولوجوا للخدمات الصحية بالمجان.

وأخيرا، يا أخي العزيز، أريد أن أقول، تكلمت عن الزيادة في النقل، شكون اللي زاد في النقل العمومي؟ مدينة الدار البيضاء، تزداد فقط في مدينة الدار البيضاء، تزداد هاذ الارتفاع ووقع بدون أي علاقة بأي ارتفاع في سعر المحروقات، بحكم أن المازوط العادي باقي ب 7.22 درهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية

والعامة:

شكرا السيد المستشار على طرح سؤالكم الهام.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

صحيح أن في بداية هاذ الشهر وقعت ارتفاعات مهمة اللي شرتيو لها، لا في مادة الحليب ولا كذلك بالنسبة للإسمنت، أما بالنسبة للزيت وقع واحد الانخفاض في شهر نونبر الماضي بدرهم واحد.

بالنسبة لهاذ المواد، ينبغي أن نعرف بأن - كما ذكرت فيما قبل - بأن هاذ المواد فهي محررة، أي أن أسعارها تحترم كل ما يتعلق بالعرض والطلب وقوانين السوق، وكذلك تكلفة الإنتاج، وأن الحكومة لا تقتن أسعار هذه المواد، ولكن بالنسبة للحليب فنعتبر ندعو كذلك أن بالنسبة لهاذ المادة هاذ 20 سنتيم اللي تزداد في اللتر، أن هاذ 20 سنتيم تمشي أساسا للفلاح الصغير والناس اللي عندهم الماشية، لأن هما اللي محتاجين بهاذ التحسن في الأوضاع ديالهم، وهاذ الشيء اللي كان تدار في السنة الماضية، ملي كانت وقعت واحد الزيادات، فاللي استافدوا منو أكثر هما أساسا الفلاحة الصغار.

بالنسبة للإسمنت، فيمكن لي نقول لكم بأن تفاجأنا كذلك كحكومة بهاذ الزيادة، خصوصا أن - بحال اللي ذكرتيوا - كين واحد العرض مهم اليوم، لأن عطينا الإمكانية للاستثمار في مجال الإسمنت اللي هو مهم جدا، وثانيا أن هناك مشاريع مهمة اللي كتمكن من تطوير هاذك، وأن كذلك كين هامش الربح بالنسبة لشركات الإسمنت فهو مهم.

اللي يمكن لي نقول لكم، بأن الوزارة أعطت انطلاقة ديال واحد البحث ديال المنافسة في مجال الإسمنت، باش نشوفو واش كين اتفاق ما بين الشركات، ونحاولو كل ما أمكن، أننا نساهمو في التوصل إلى أن تكون منافسة شريفة داخل الوطن بالنسبة لهاذ القطاع الحيوي المهم بالنسبة لبلادنا.

كذلك، تم كما تعرفون تفعيل مجلس المنافسة اللي هاذي 8 سنين وهو جامد، وهاذ المجلس غادي نبلغو لو هاذ الدراسات اللي قمننا بها للتنافسية، باش نساهمو كذلك، في التوصل إلى أن تكون منافسة شريفة في بلادنا، واللي غيكون عندو واحد الانعكاس إيجابي على أسعار المواد الأساسية.

بالنسبة كذلك في هذا المجال، وهذا عمل قامت به وزارة الصناعة والتجارة، وهو برنامج "رواج"، الهدف منه هو تنظيم السوق وتقليص الوساطة، وصبنا بأن في بعض المواد تيوصل مستوى الوساطة 40% من

الثمن، وبالتالي ينبغي أن نساهم ونشجع على تقليص هذه الوساطة وننظم السوق، حتى يريح المواطن المغربي وكذلك المنتج. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحو المبروح:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

في إطار التعقيب عندي 3 أو 4 نقط، أعتقد أنها مهمة.

النقطة الأولى، هي أولا كنكرر بأن هناك استغراب عند المستهلك، في الوقت اللي العالم كامل كييعرف واحد المنحى ديال انخفاض الأثمنة كنتيجة للأزمة، يعني المنتجون والموزعون كين أزمة باش يبيعوا، كينقصو من الثمن بكل بساطة، وحنا مع الأسف في بعض المواد في بلادنا كنعيشوا العكس، هنا استغراب بغينا باش نفهمو، بالخصوص كما أشير إلى ذلك، أن ضغط أئمنة البترول ما بقاش، وضغط المواد الأولية ما بقاش، إذن هناك استغراب، بغينا باش نفهموا أشنو كين؟

في نفس الإطار، السيد الوزير، احنا كنعقدو أن هناك مشكل، وهو أن المنتجين والموزعين في المغرب بصفة عامة، وما كهضروش على الجميع بطبيعة الحال، كنعطو بحال إلى يريدون مواجهة الأزمة ولكن على طريقتهم، يعني بدون أي تأثير بالحفاظ على هامش وهوامش ربحهم، وبطبيعة الحال، الكل ينعكس على المستهلك، وهنا لابد واخا كابينة الليبرالية وكشفي لابد للحكومة أن يكون عندها الدور ديالها.

المثال ديال الإسمنت، السيد الوزير، هذا مثال خطير بالنسبة ليا لأنه جميع شركات الإسمنت زادوا في الثمن بنفس النسبة، أشنو كييعني؟ يعني القراءة ديال هاذ الشيء هذا، يمكن نقولوا ربما كان هناك اتفاق، 5% كلهم وشحال من منتج ديال الإسمنت عندنا كلهم زادوا ب 5%، هنا خاص اليقظة ديال مجلس المنافسة، خاصو يتحرك، هذا واحد المؤشر خطير، جميع شركات الإسمنت نفس النسبة، هذا نوع من (le cartel)، السيد الوزير، وهنا تيخص تدخل سريع ديال الحكومة.

وبصفة عامة باش ما نطولش، السيد الوزير، أنا كنعقد بأنه يجب تسريع الورش اللي أشرتم إليه وهو وتيرة إعادة هيكلة سلاسل التوزيع، لأنه علاش؟ المغرب انخرط في الليبرالية، انخرط في تحرير الأسعار، ولكن ما خاصش ينتج عنو نخليو المستهلك عرضة لأصحاب الاحتكار وأصحاب المضاربة، لأنه التحرير في آخر المطاف ديال الأسعار خاصو يؤدي إلى منافسة، والمنافسة اللي حددتها خصها تكون في صالح المستهلك ماشي ضده، السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الرد على التعقيب، السيد الوزير تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:

أنا بغيت نؤكد للسيد المستشار، أن الحكومة تشاطره الرأي بالنسبة لقانون المنافسة وضرورة أن نحترم المنافسة الشريفة في بلادنا، وأنا نعمل على ذلك من خلال تفعيل مجلس المنافسة، من خلال كذلك تطوير القوانين المتعلقة بحرية الأسعار والمنافسة، وأتم تعلمون بأن عندنا جلسة اليوم لمناقشة هذا القانون الجديد، اللي تيجعل أننا تقويوا، كذلك، المراقبة، وأنا في هاذ الإطار، أننا تقوي الزجر بالنسبة لأي مضاربة اللي يمكن تدار على حساب قوت المواطنين.

اللي بغيت نؤكد كذلك، أنه بالنسبة للإسمنت، فلم يتم تعميم إلى الآن هاذ الزيادة ديال 5%، وهناك 3 شركات اللي أعلنوا أنهم غادي يقوموا بهاذ الزيادة، ولكن الشركات الأخرى لم تقم بزيادات إلى حد الآن، وبالتالي من الصعب أن نقول أن هناك اتفاق حول هذه الزيادة، ولكن كما ذكرت هناك بحث في المنافسة في هذا المجال، اللي غيرر لنا ويوضح لنا الأمور في هاذ النقطة بالذات.

أما بالنسبة لضرورة إعادة هيكلة سلاسل التوزيع، هذا ما نقوم به وهذا ما نشغل عليه، ونتمنى أن نتعاون معا لتحقيق هذا الهدف الأساسي، اللي غيبرر لنا، من الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين والدفاع عن حقوق المنتجين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة. ونتنقل إلى السؤال الوحيد الموجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية حول التدابير الحكومية لحماية المكتسبات التي حققها القطاع السياحي، للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بن قدور، أحمد حاجي، أحمد الكور، عبد الرحيم العماري، أحمد بنيس، أحمد الشرفاوي، العربي الهرامي، محمد اطربيش، محمد العقاوي، عبد القادر لبريكي، إبراهيم الحب، أحمد الديبوني، عبد السلام أحدوش، محمد عبده عز الدين، محمد أبو الحدادي، خيري بلخير، عبد الحميد البوجادي، أحمد السنيني، حسين أشنكلي، الحبيب لعلاج، محمد طلحا، عابد شكيل، محمد المنصوري، الحو المبروح، حميد العكروود، مصطفى الرداد، لحسن بيجديكن، محمد العلوي، عبد الله العوني، سفيان القرطاوي، الكلمة لأحد السادة المستشارين.

ما كاينش شي أحد اللي يبسط السؤال؟ يؤجل، إذن نشكر السيد الوزير على ... كاين؟ تفضل، تفضل بسط السؤال، تفضل السيد المستشار، سؤال واحد اللي كاين.

المستشار السيد المصطفى الرداد:

شكرا السيد الرئيس.
السيد الوزير المحترم،

لقد أعلنت وزارتم أن عائدات السياحة برسم سنة 2007 قاربت 59 مليار درهم، كما بلغ عدد السياح الوافدين 7.4 مليون سائح، أي زيادة 3% مقارنة مع سنة 2006، هذه النتائج الإيجابية هي بالتأكيد ثمرة الجهود الجبارة والمتضاهرة التي تبذلها الحكومة والفاعلون الاقتصاديون في هذا القطاع على السواء.

غير أن هذا المنحى التصاعدي معرض لتأثيرات وإسقاطات الأزمة المالية العالمية، والتي بدأت تأثيراتها تظهر على مستوى معيشة مواطني هذه الدول والأسواق، منهم أوروبيين، أمريكيين وآسيويين، سيما وأن هناك المؤشرات ما يدل على نوع من الكساد الذي بدأت تعرفه بعض الدول، والذي قد يتسع ليشمل كل دول المعمور، فضلا عن أن الاتحاد الدولي للنقل الجوي في توقعاته بشأن السنة المقبلة، يتوقع أن يتكبد قطاع النقل الجوي خسارة قيمتها 4.1 مليار دولار، جراء التباطؤ الاقتصادي.

أمام كل هذه المعطيات والمؤشرات، فإن القطاع السياحي سيتأثر لا محالة بهذه الأزمة المالية مع كل التبعات الاجتماعية التي تنتج عنه.

لذا نساءلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات الإستباقية التي تنوي وزارتم اتخاذها للتخفيف من انعكاسات هذه الأزمة المالية العالمية على هذا القطاع ولتحقيق رهان 10 ملايين سائح في أفق على الأقل 2012 إن شاء الله؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد بوسعيد، وزير السياحة والصناعة التقليدية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكر الفريق المحترم والسيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال. وبعد أن ذكرنا بنتائج سنة 2007: 7.4 مليون سائح، 59 مليار درهم من العائدات، أنا غادي نعطي النتائج المتوقعة والمرتبقة إلى نهاية 2008، فعدد الوافدين غيوصل إن شاء الله 7 مليون و900 ألف، يعني رجحنا في سنة نصف مليون سائح جديد، والعائدات غادي تعرف انخفاض طفيف 57 مليار درهم، يعني نحسبوه استقرار، وغادي تبقى رغم ذلك أول مورد للعملة الأجنبية في ميزان أداءات بلادنا.

هذا يؤكد أهمية هذا القطاع اللي هو قطاع حيوي واللي هو قطاع رغم الظرفية الدولية، بغيت نؤكد عليها، لازال بخير ويواصل تحقيق إنجازاته الإيجابية، واحتفلنا باستقبال السائحة رقم 8 ملايين في 6 يناير، يعني ما بقاش كيفصلنا بين 10 ملايين إلا 2 مليون، غادي تكون صعبة ولكن إن شاء الله بفضل التعبئة الجماعية ديال جميع الفاعلين، وبفضل إيماننا العميق بأن هاذ القطاع الحيوي، عندو أسس متينة وعندو توجهات متينة غنحاولوا نوصولها.

المستشار السيد المصطفى الرداد:

شكرا السيد الوزير على جوابكم القيم، لكن أعتقد أن الاستعانة أو الاستغاثة بالسياحة الداخلية عند كل أزمة دولية في غياب تصور واضح لهذا المنتج أصبح عملية دون مردودية، لذا نتمنى التفكير في إستراتيجية ومخطط خاصين بالسياحة الداخلية على المدى المتوسط وعلى المدى البعيد.

صحيح أن خطة (CAP 2009) لتجاوز الأزمة الحالية مبادرة مهمة، لكنها شملت مناطق دون أخرى.

ومن هنا نطلب منكم السيد الوزير المحترم، إدماج جهة تادلة أزيلال التي تعتبر بحكم مؤهلاتها الطبيعية الهائلة موقع السياحة الجبلية بامتياز. ومن جهة أخرى ومن أجل خلق دينامية وتنمية قطاع السياحة بجهة تادلة أزيلال فضلا عن تمثيلية وزارة السياحة، نطلب منكم، السيد الوزير، العمل على إحداث المندوبية الجهوية للسياحة بمدينة بني ملال، هذه المندوبية التي كانت مبرجة منذ أكثر من سنة. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

أنا ذكرت أنه السياحة الداخلية، هناك إستراتيجية ما عندها حتى شي علاقة بالتقلبات والظرفية، الإستراتيجية معتمدة على منظور أنه ما كانش منتج ملائم لا في الطبيعة دبالو ولا في الثمن دبالو للعائلات المغربية، هذا المنتج إن شاء الله عبر مخطط بلادي، اللي هو طبعاً ثلاثة محطات فوت وأربع محطات غادي نفوت، غادي يكون هذا المنتج اللي غادي نستطعوا بيه وهذا هو الإستراتيجية في إطار السياحة الداخلية، ولكن ما نسينوش مخطط بلادي، هناك تفكير الآن في عمليات ترويجية باش نحاولوا أنه في انتظار مخطط بلادي، أنه يكون واحد المنتج اللي استطع يكون متوجه للمستهلكين وطبعاً للمواطنين المغاربة.

بالنسبة ل (CAP 2009) راه ما نسينا حتى جهة، هاذ (CAP 2009) هو ممول بحوالي 100 مليون درهم، مناصفة بين الميزانية ديال الدولة عبر المكتب الوطني للسياحة، وأيضاً الفاعلين الاقتصاديين لأنهم هم بالأساس معنيين، وفي إطار (CAP 2009) غادي ندعوا كل المجالس الجهوية يعني استثناء واستثنائياً، باش تقاوم وتمشي يعني تعمل أكثر وتجتهد أكثر في جلب السياح أكثر في هذه السنة المقبلة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

طبعاً جاء في تدخلكم، السيد المستشار المحترم، أن الظرفية الدولية تعرف تقلبات، وهذا على كل حال هذا قطاع اقتصادي أيضاً يتأثر بالدورة الاقتصادية الدولية ومنفتح على الأسواق الدولية، والآن هناك بعض المؤشرات كتمشي في اتجاه أنه غادي يقل الطلب على السياحة السنة المقبلة.

ولذا يمكن أن أقول أننا نفتخر في وزارة السياحة، أننا كنا أول قطاع بمعية الفاعلين في القطاع، يعني الفيدرالية الوطنية للسياحة والفيدراليات المهنية الأخرى والمرصد الوطني للسياحة وأيضاً الوزارة والمكتب الوطني للسياحة، قمنا بواحد العملية ديال التفكير في بعض الإجراءات اللي يمكن لنا نحاولوا نستابقوا بها الأحداث، ونشوفوا كيفاش نواجهوا هاذ الظرفية اللي غادي نخوضوها بأقل ضرر وبأقل تأثير على القطاع، فمحمورت وتبلورت هاذ العملية في إجراءات، منها (CAP2009) اللي كتحدد في 6 محاور:

المحور الأول: هو خلق خلية وطنية وخلايا جهوية للتتبع واليقظة باش نشوفوا أشنو هما كل المؤشرات ديال الأسواق الدولية.

ثانياً: دعم الإنعاش والترويج بالأسواق التقليدية ببلادنا، وتسريع عملية تنويع الأسواق

لأن هناك ربما بعض الأسواق اللي غيركون ضرر أقل من هذه الأزمة الدولية الاقتصادية الدولية، فحسنا نكونوا سابقين إلى غروها.

ثالثاً: تعبئة الجهاز الدبلوماسي بصفة عامة لترويج الوجهة المغربية، وبغيت نعلن هنا في هذه القبة المحترمة، أنه تم التوقيع على واحد الدورية بين وزارة السياحة ووزارة الخارجية والتعاون، موجهة إلى جميع سفراء صاحب الجلالة في كل البلدان طبعاً الدولية، باش يقوموا بمبادرات ومساندة القطاع في إطار مبادرات طبعاً ترويجية واستهداف ربما الفاعلين هناك، بمساندة أو بتعاون مع المندوبيات ديال السياحة إلى كانت متواجدة في هذه البلدان.

رابعاً: تقوية السياحة الداخلية، ما كترطوهاش بالأزمة، ولكن خص تكون تقوية السياحة الداخلية عملية مسترسلة، لأنه ما يمكنش لنا نبنو واحد القطاع سياحي صلب، إذا ما كانش يرتكز على السياحة الداخلية، تحسين جودة السلسلة السياحية وإرسال مواصلة الدينامية ديال الاستثمارات.

ونذكركم أن في الجلسة الأخيرة وفي الاجتماع الأخير ديال الاستثمارات، السياحة مازال مواصلة هذه الدينامية، بحيث وصلت عدد الملفات في إطار هاذوك الاستثمارات التعاقدية إلى 4 مليار و400 مليون درهم، هذي بشكل عام الخطة الاستباقية، طبعاً، نواجه ونواصل الإستراتيجية، ولكن كلنا هذه الإستراتيجية بهاذ الخطة التكتيكية التكميلية لمواجهة آثار هذه الأزمة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم تعقيب السيد المستشار؟ تفضل.

ومساهمته في خلق مناصب الشغل حوالي 34 ألف مستخدم، إلى جانب مساهمته في إنجاز البنيات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية ودوره في التنمية الجهوية والقروية والتقنية والتكنولوجيا بصفة عامة.

فبالإضافة إلى الفوسفات الذي يزخر منه المغرب بقسط مهم من الاحتياطي العالمي ويتبوأ المكنة الأولى في تصديره بحصة 32% من السوق العالمي للفوسفات ومشتقاته، فإن باطن الأرض يحتوي على مجموعة من المعادن تضم المعادن الأساسية كالرصاص والزنك والنحاس والمعادن النفيسة والمعادن الأخرى.

ويأتي التطوير الذي عرفه هذا القطاع كثمرة للسياسات والبرامج التي وضعتها رهن إشارة هذا القطاع، حيث كانت تتركز على الدور الفعال الذي يلعبه القطاع الخاص في التنمية المعدنية، مع تقوية دور الدولة على صعيد تدعيم البحث والتنقيب الجيولوجي والمعدني وإنجاز البنية التحتية وملائمة النصوص التشريعية مع معطيات هذا القطاع.

ففي ميدان البحث المعدني، مكنت الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة من فتح مناجم جديدة أهمها مناجم حجر ودرع الصفر للزنك والرصاص والنحاس بناحية مراكش، ومنجم عقاد الذهب بإقليم تيزنيت، ومنجم الميكا بإقليم تارودانت، وهو ما مكن من تعويض بعض المناجم المغلقة في السنوات السابقة.

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع المعادن يواجه تحديات داخلية تتعلق بإيجاد مكامن جديدة باطنية تستعمل فيها جميع الوسائل والتقنيات الجديدة في التنقيب.

ففي هذا الصدد، تعمل الوزارة على بلورة وتجديد الإستراتيجية لتنمية هذا القطاع المهم، ففي هذا الصدد وبالرغم من المخاطرة التي يعرفها قطاع التنقيب، فهناك عدة محاور:

الأولى هو استكمال تغطية التراب الوطني بالتخطيط الجيولوجي، ووضعها رهانات جميع المتدخلين العموميين أو الخواص.

ثانيا، وضع قانون معدني جديد لتحسين العمل في هذا القطاع، والنص موجود الآن وسيناقش في الشهور القليلة القادمة.

ثالثا، البحث عن شراكة فعالة في ميدان الاستكشاف والتنقيب عن المعادن.

رابعا، تعزيز النظام المعلومات الجغرافية، لتوفير معلومات مهمة لمعرفة هذا الميدان التقني.

خامسا، تدعيم إمكانيات المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن، التي هو يد الدولة في هذا الميدان.

ففي الفترة ما بين 2008 و2012، هذا المكتب التي كيلعب دورا حيويا في التنقيب، عندو عدة مشاريع نذكر من بينها:

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول سياسة الوزارة في مجال الأبحاث المعدنية، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد اطربيش، محمد العقاوي، الميلود ناصر، الميلودي عفوت، عبد القادر لبريكي، أحمد الديبوني، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرفاوي، مولاي إدريس الحسني العلوي، العربي الهرامي، عبد السلام أحوش، محمد طالحا، الحو مروبوح، خيري بلخير، الحبيب لعلي، أحمد الإدريسي، عبد الله عباد، عبد المالك لعرج، خالد برقية، محمد القندوسي، عبد الحميد البوجادي، محمد بوحويلي، عبد القادر سلامة، لحبيب بن الطالب، سفيان القرطاوي، مولاي محمد بمسعود، الكلمة لأحد السادة المستشارين.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد طالحا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيراتان،

إخواني المستشارين،

كما هو معلوم حققت سياسة الطاقة والمعادن في بلادنا ومنذ الاستقلال مكتسبات مهمة على صعيد الأبحاث الجيولوجية والمعدنية، وتراكمت من خلال هذه المكتسبات خيرات معترف بها دوليا، الشيء الذي أدى إلى ولوج المغرب المرتبة الأولى بالنسبة للإنتاج المعدني، كالرصاص والبارتين والنحاس والزنك والكوبالت والفضة وغيرها من المعادن، حيث كان المغرب رائدا في هذا الباب، إلا أنه وبالرغم من الاهتمام المتزايد للبحث المعدني والجيولوجي في مختلف أنحاء العالم، لما لهذه الأبحاث من دور فعال في مختلف المجالات المعدنية والطاقية، خصوصا بعد الارتفاع الصاروخي لهاته المواد بعد دخول الصين الشعبية في المنافسة السولية، ولما يتوفر عليه المغرب من قسط كبير مازال صالحا للاستغلال، إلا أنه لوحظ تراجع البحث الجيولوجي في هذه الآونة الأخيرة.

لنا، نساءلكم، السيدة الوزيرة، ما هو برنامج وزارتك في مجال البحث الجيولوجي والمعدني؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة أمينة بنخضراء، وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارون المحترمون،

في البداية بغيت أن أؤكد بأن القطاع المعدني، كيلعب دور مهم وريادي في الاقتصاد الوطني، حيث يساهم بنسبة 22% في قيمة مجموع الصادرات الوطنية ويبلغ نصيبه في الناتج الداخلي الخام حوالي 6%، علاوة على

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

هذا التعقيب جد مهم لأن السؤال كان عام، وهذا التدخل الأخير كي ينعى المنطقة ديال تافيلالت وفكيك والشركة ديال (CADETAF)، فكما جاء في كلامكم، هذه المنطقة نظن بأنها عندها مؤهلات كبيرة، ولكن في إطار النظام القانوني اللي كيسيها اليوم هو نظام ديال (CADETAF)، فكان تقليص لأن الشركات اللي عندها إمكانيات وتقنيات وإمكانيات مالية ما كيكش لها لتجأ لهذه المنطقة اللي حددها القانون ديال (CADETAF)، ففي المستقبل اللي هو مبرمج هو أن القانون المعدني الجديد غادي يعطي تخصصات لهذه المنطقة من طرف المنجمين الصغار، باش يحل هذه المنطقة اللي هي كبيرة وعندها مؤهلات جيولوجية للبحث الجيولوجي من طرف الشركات اللي عندهم المؤهلات التقنية، واللي يمكن لها تساعد في الاستكشاف ديال المناجم الباطنية، لأن اليوم اللي كيستكشوا هاذ المعدنين الصغار هي إلا المعطيات اللي قريبة من سطح الأرض، وما هو في بطن الأرض خصو موارد وتقنيات اللي ماشي عند هاذ المهنيين الصغار.

ولهذا القانون المعدني الجديد غادي يمكن لنا باش نوسع ونسهلوا لهذه الشركات باش يوصلوا لهذه المنطقة وباش يجيبوا هاذ الاستثمار المهم، وباش إن شاء الله تكون هذه الاستثمارات إيجابية لصالح ساكنة المنطقة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة ونشكر على مساهمتك في هذه الجلسة. وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول تنامي وتفاقم ظاهرة الطفولة المشردة، للمستشارين المحترمين السادة: امبارك السباعي، مولاي إدريس العلوي، مهدي زركو، حسن زهير، محمد برطلي، عبد الصمد عرشان، عبد الرحيم الكوباني، عبد السلام الوادي، سعيد كمال.

تفضل السيد المستشار السي السباعي.

المستشار السيد امبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

أختي وأخي الوزير المحترم،

إخواني المستشارين المحترمين،

كما لا يخفى عليكم، السيدة الوزيرة، يعتبر أطفال اليوم هم رجال الغد، لذا وجب اتخاذ كافة الوسائل المادية والمعنوية لتنشئتهم تنشئة اجتماعية سليمة وتكوينهم تكويناً قوياً يتماشى ومقوماتنا الوطنية والحضارية.

إلا أنه وللأسف الشديد ورغم الجهود المبذولة في هذا المجال، لازالت ظاهرة الطفولة المشردة متفشية وبشكل كبير في شتى شوارع

أولاً، الإسراع بتطوير المؤشرات والمكامن المعدنية التي تم تحديدها، ككامن الزنك بأزوكارن تيليلي بمنطقة طانطان، ومكامن بلاد الجماعة وغير الرومي.

ثانياً، تطوير مكامن في إطار الشراكة، وتهم بالخصوص مكامن تفرنت للذهب، وحد إمامون، ومكامن كدية عيشة بالمناطق ديال مراكش.

ثالثاً، تفويت 12 مكامن معدني الذي استكشف في السنوات الأخيرة. أخيراً، القيام بمحلات استكشافية عامة في المناطق الجنوبية، والأطلس الصغير قصد اكتشاف مؤشرات ومكامن جديدة أخرى في المستقبل.

ويبلغ حجم الاستثمارات المتوقعة في هذا الصدد من طرف المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن، بدون الاستثمار الذي يقوم به الشركاء، فهو تقريبا 500 مليون ديال الدرهم في السنوات الأربعة المقبلة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، هناك تعقيب للمستشار؟ تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار محمد طالخا:

شكرا للسيدة الوزيرة على هذه الإيضاحات، وشكرا على الجهود التي تقومين بها في مجال البحث المعدني.

إلا أنه أريد أن أركز على واحد النقطة، أعلنتم على اكتشافات جديدة ولكن هناك مناطق التي تزخر بالمعادن ومعروفة بالكيمات ديال الخزون ديالها، كمتلا إقليم فكيك والراشيدية وغيرها.

السيدة الوزيرة، أنا ما نخفيش عليكم أنا أنحدر من مركز معروف بالمناجم بالدرجة الأولى ويرتكز الاقتصاد ديالو على المعادن، هو مركز بني تجيت التابع لإقليم فكيك، في هذا المركز كانت هناك 2 شركات فرنسية قبل الاستعمار: شركة (LA MINE DE HOGGAR)، وكانت (LA PINA ROYALE)، وكانت هذه الشركات قائمين بالبحث والتنقيب والتجهيز والمتفجرات وكل شيء، بعدما جاءت (LA CADETAF) بعد الاستقلال، في البداية حقيقة كانت حتى هي قائمة بالواجب ديالها وكان بجانبها مكتب البحث والمساهمة المعدنية.

إلا أنه في الأخير الآن ما بقات حتى شي حاجة، ما بقي بحث، ما بقي تنقيب، ما بقي تجهيز، ما بقي متفجرات، اللي بغى المتفجرات خصو يشرها راسو، وهاذ الأقاليم معروفة بالقدرة الشرائية، ضعف القدرة الشرائية ديال هاذ الناس، هما تقليديون في المناجم أي صناعات تقليديون، ولهذا بغينا تكثيف الجهود في هذه المناطق باش يبقى هذا النشاط المنجمي مستمر. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الرد على التعقيب السيدة الوزيرة، تفضلي.

تشغيل الفتيات كخدمات في البيوت، لأن هذه الظواهر كلها تكب في الظاهرة ديال أطفال الشوارع.

هاذو كلهم أمثلة ولكن ليس للحصر، لأنه هناك كذلك إستراتيجيات حكومية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية اللي كتحمي من الهشاشة، وبالتالي اللي كتساهم في الحماية من ظاهرة أطفال الشوارع.

فيما يخص الإستراتيجية ديال حماية الأطفال بالضبط، هناك خطة العمل الوطنية للطفل، اللي كما تعلمون تأخذ وضعية الطفل بطريقة شمولية، ولكن خاصة هناك برنامج اندماج مخصص لأطفال الشوارع، والآن انطلقنا في برنامج تكوين 150 ديال المؤطرين للعمل في ميدان مرافقة أطفال الشوارع وإعادة إدماجهم داخل الأسر ديالهم، وكذلك هناك البرنامج النموذجي، التجربة النموذجية ديال الوحدة الإسعافية (SAMU SOCIAL) بالدار البيضاء، اللي كترمي بالضبط إلى مساعدة الأطفال في وضعية شارع وإعادة الإدماج ديالهم إما داخل الأسرة ديالهم وإما داخل مؤسسة الرعاية الاجتماعية، وهناك كذلك وحدات لحماية الطفولة اللي كابتة واحدة في الدار البيضاء وواحدة في مراكش واللي نحن كنشغلها الآن من أجل تعميمها في جميع جهات المغرب، هناك كذلك تمويل جمعيات اللي كيشغلوا في ميدان حماية الطفولة، وهناك تنظيم ندوة وطنية حول موضوع ديال أطفال الشوارع، ومن أجل أننا نقضيو نهائيا إن شاء الله على هذه الظاهرة ديال أطفال الشوارع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، هناك تعقيب السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد امبارك السباعي:

التعقيب ديالي السيد الرئيس، احنا نشكرو السيدة الوزير على الجهود اللي كتقوم بها الوزارة ديالكم من خلال واحد العدد ديال التدخلات لحماية هاذ الأطفال، لكن، السيدة الوزيرة، رغم أنه كين قوانين اللي كنجري على هاذ الأطفال فيما يخص الحماية ديالهم من التشرد، مخطط اندماج، وواحد العدد ديال المسائل، ولكن القوانين، حنا مع القوانين والمنظمات الدولية اللي كتحمي هذه الطفولة.

لكن السيدة الوزيرة اللي كتنخوفو منه، هو هاذ الوليدات راهم كانوا في الأول كيمشيو لعند الميكانيكي كيتعلم الصنعة، كيمشي عند النجار كيتعلم الصنعة، كيمشي عند الحلاق كيتعلم الصنعة ديالو، والآن حنا من هنا، بعض هاذ الناس كيتخوفوا، ما بقى حتى واحد يتخدم هاذوك الوليدات الصغار، رغم ما تنداكروش غير على الوليدات اللي هما جاو بواحد النتيجة من غير هاذ النتائج، ولكن كابين واحد العائلات اللي هما ما راضيينش على هذه الوضعية وبغاو وليداتهم يتعلموا حتى هما شي حاجة.

ولهذا، السيدة الوزيرة، ماشي نركزوا غير على بعض المدن ونخلبو جهات أخرى، واللي تتطلبوا منكم هو تركزوا على عدد ديال المدن، لأن ما

مدنا، هذه الظاهرة التي لها انعكاسات وخيمة على مجتمعنا، حيث أصبحت نصادف أطفالا يتسكعون في الشوارع وآخرون يتسولون، إضافة إلى الممارسات التي تمارس على هؤلاء الأطفال الذين لا ذنب لهم سوى أنهم كانوا نتاج ظروف اجتماعية واقتصادية مزرية.

لنا نساءلكم السيدة الوزيرة عن الإستراتيجية، إن كانت هناك إستراتيجية للقضاء بصفة نهائية على هذه الظاهرة الخطيرة التي تنخر جسد مجتمعنا، وعن الإجراءات الوقائية للحد من الظاهرة، والوسائل الآنية التي من شأنها أن تعمل على التخفيف من هذه المعضلة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة، تفضل.

السيدة زهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والتضامن والأسرة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

أشكركم على سؤالكم الهام ويمكن لي أن أطمئنكم على أنه فعلا لدينا إستراتيجية مضبوطة في هذا الميدان، وهذه الظاهرة ديال أطفال الشوارع هي ظاهرة معقدة ولها أسباب متعددة، من ضمنها التفكك العائلي والإسقاطات ديالو على حياة الطفل، ولكن كذلك الظاهرة ديال الحمل الغير المرغوب فيه، والأهتات العازبات نتيجة الاغتصابات وزنا المحارم وعدة ظواهر مجتمعية اللي مع الأسف أصبحت موجودة بكثرة في مجتمعنا، كذلك هناك النسبة العالية ديال الهدر المدرسي، ولكن كذلك هناك ضعف فيما يخص الشبكات الاجتماعية اللي كتنسمح لنا من واحد الوقاية حقيقية من الهشاشة اللي تنعكس على الأسرة وعلى الطفل، وبالتالي العواقب تكلمتم عليها من هاذ الأطفال اللي هما معرضين للعنف ومعرضين للتعاطي للمخدرات والتسول وأشكال أخرى من الانحرافات الاجتماعية.

فالمقاربات ديالنا مبنية على جوج ديال المقاربات:

- أولا: الوقاية.

- وثانيا: إستراتيجية حماية الطفولة.

فيما يخص الوقاية، هناك إصلاح ديال صندوق المقاصة ووضع نظام ديال الدعم المالي للأسر الفقيرة مرافقة بالشروط ديال تدرس الأطفال، والإعمال ديال إصلاح صندوق المقاصة بدأ من خلال برنامج تيسير، اللي كتنسبوا وزارة التربية الوطنية في إطار البرنامج الاستعجالي لتدرس الأطفال.

كذلك هناك مشروع ديال وضع صندوق التكافل الاجتماعي بالنسبة لأداء النفقة بالنسبة للنساء المطلقات، وكذلك وضع مشروع قانون لحماية النساء والفتيات من جميع أشكال العنف، وبالتالي كذلك الاغتصاب ومنع

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكرك على مساهمتك القيمة في هذه الجلسة. إذن تنتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الفلاحة والصيد البحري، وعددها 12 سؤالاً.

السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري حول المشاكل التي يعاني منها الفلاح المغربي، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، أحمد الشرفاوي، العربي الهرامي، محمد اطربيش، محمد العقاوي، الميلودي عفوت، ميلود ناصر، عبد القادر البريكي، محمد البطاح، أحمد الديبوني، عبد السلام أحدوش، المعطي بنقدور، لحسن بيجديكن، أحمد السنيتي، أحمد الإدريسي، لحسن العواني، المصطفى الرداد، عبد السلام الهمس، عبد الواحد الشاعر، أحمد البوزيدي، سعيد العباسي، محمد المفيد، يوسف بن جلون، تفضل السيد المستشار لبسط السؤال.

المستشار السيد مصطفى الكاوفي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، لا تخفى عليكم الوضعية المزرية التي يعيشها الفلاح المغربي والناتجة عن توالي سنوات الجفاف، وبهذه السنة نشكر الله سبحانه عز وجل هذه السنة بأمطار الخير على الصعيد الوطني عموماً، بحيث تبين وبوضوح أن الموسم الفلاحي الحالي سيكون إن شاء الله تعالى متميزاً عن باقي السنوات السابقة.

ومع ذلك فإن توالي سنوات الجفاف، السيد الوزير، والتي أنهكت الفلاحين، يستدعي البحث عن سبل أكثر نجاعة ورزاقية من أجل تجاوز الصعاب التي تنتظره في المستقبل، ولقد قيل الكثير عن التخفيف من آثار الجفاف عن العالم القروي، بحيث نسمع تصريحات هنا وهناك عن رصد مبالغ مالية موجهة لهذا الغرض، إضافة إلى الحديث عن جدولة ديون الفلاحين وعن بعض الإعفاءات، لكن دون أن نستطيع كمثلي الأمة من معرفة الإجراءات والتدابير الجدية والواضحة والحقيقية التي هيأتها الحكومة لمواجهة هذه المعضلة.

إن الزائر لأسواقنا، السيد الوزير المحترم، خاصة الأسواق الأسبوعية بالعالم القروي، لا يملك سوى أن يلاحظ بأن الفلاح المغربي يتخلى عن حاجياته الأساسية من أجل شراء الأعلاف لماشيتته، التي أصبح يتقاسم معها مصروفه اليومي وغيرها من المصاريف الأخرى التي تجعله يواكب متطلبات فلاحته المتواضعة.

شي غير في الدار البيضاء الي كاي هاذ المتسكعين ولا هاذ أطفال الشوارع، ولكن في جميع المدن، ولا ما تقولوش حتى في ذوك القرى ولا في المراكز الي هي موجودة في البوادي، ولهذا نعطيو واحد الأهمية.

وما تقولوش تيشغل هاذ الطفل الصغير ولكن راه يتعلم الصنعة، حنا كنعرفوا المعلمين الي كايين دبا، لا الميكانيكي لا النجار راه ما تعلمش في شي تكوين ولا في شي حاجة، ولكن حتى هو تعلم عند المعلم، هذا هو الي بغيت نقول لكم السيدة الوزيرة، يكون واحد شوية ديال الي هو نيت باغي يعلم الأطفال ماشي يتخدمهم من أجل الخدمة، هذا هو الي بغيت نقولو السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، هناك رد على التعقيب؟ تفضل.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس.

فقط السيد المستشار المحترم، بغيت تثير الانتباه دياكم على أنه المعايير ديال حقوق الإنسان حاليا ما كتسمحلناش باش نقاؤو نستمر في هذه الظاهرة ديال تشغيل الأطفال، هو تشغيل الأطفال أقل من 15 سنة هو ممنوع في القانون، ولا بد أننا نمشيو في اتجاه محو نهائيا هاذ الظاهرة ديال تشغيل الأطفال الي قبل من 15 سنة.

أما فيما يخص التعلم عندو شروط دياو، والتعلم خصو يضمن في نفس الوقت أنه يكون التدرج، أي يكون بعد الساعات ديال القرايا ويكون بواحد الساعات ديال التعلم وبواحد الساعات محدودة، ما يكونش خلط ما بين استغلال الأطفال وما بين تعلم الأطفال.

أما فيما يخص الظاهرة الي خصها يتم المحاربة دياها في جميع المدن، أنا أتفق معكم، السيد المستشار، وتثبير الانتباه على أنه خاص ولا بد تكون تظافر الجهود ما بين كل المتدخلين، أولا القطاعات الحكومية المعنية من وزارة الصحة ووزارة التربية الوطنية من أجل تعميم التعليم وكذلك الأمن والعدل، ولكن كذلك الجماعات المحلية الي كتلعب دور أساسي والجمعيات ديال المجتمع المدني الي حتى هي عندها واحد الحيوية كبيرة، والي لا بد يكون تعاون ما بين الجميع من أجل جعل حد نهائيا لهذه الظاهرة ديال أطفال الشوارع.

حنا عندنا دبا الآن مشروع نموذجي في الدار البيضاء، لأنه كايين تما وحدات لحماية الطفولة وكايين الوحدة ديال الإسعاف المتنقل (SOCIAL SAMU) في الدار البيضاء، إذن بالتالي عندنا برنامج نموذجي الي بغينا نضيو فيه على الظاهرة ديال أطفال الشوارع في الدار البيضاء، ولكن من أجل تعميمه إن شاء الله في جميع مدن المغرب، ومع العلم بأنه هذه الظاهرة هي ظاهرة خاصة في المدن، وما كتصايب بنفس الطريقة في العالم القروي الي مازال فيه القيم ديال التضامن وديال جمع شمل ديال الأطفال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد مصطفى الكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير كنشكركم جزيل الشكر على هذه الأجوبة ديا لكم الواضحة. السيد الوزير، نحن لا ننكر أبدا المجهودات التي بذلت وتبذل حاليا، وخاصة منذ أن حظيت بالثقة المولوية الغالية.

السيد الوزير، كما جاء في كلمتكم على أن الإعفاءات هي فقط شملت، السيد الوزير، واحد العدد محدود، كين هناك بعض الفلاحين، السيد الوزير، لحد الآن يعانون، السيد الوزير، من هذه الإشكالية، ما تم شي الإعفاء ديا لهم بصفة نهائية ويستحقون ذلك وهم بكثرة، يمكن، السيد الوزير، تم الإعفاء لأناس يمكن القرض الفلاحي عنده معهم علاقة تجارية إلى غير ذلك، أما الفلاح البسيط والفقير هو لم يحظى أبدا بهذه الإعفاءات. بالنسبة للأعلاف، السيد الوزير المحترم، كما جاء في كلمتكم، يمكن في عدة أقاليم هناك فعلا الأعلاف بكثرة ولكن في بعض المناطق غير موجودة نهائيا، وأتم كذلك، السيد الوزير، المراكز الفلاحية التابعة لكم والمديرية كذلك للفلاحة يمكن على سبيل المثال إقليم شفشاون، إقليم سيدي قاسم، السيد الوزير، كين بعض الأسواق الي هي خالية نهائيا من الأعلاف، وإذا كانت، السيد الوزير، هي كيهلكوا عليها الساسرة وعدة مضاربات كترتفع بشكل كبير عن المستوى ديال الفلاح البسيط، هذا من جهة.

من جهة أخرى كذلك، الكازوال الذي يهيك الفلاح، هاذ الكازوال، السيد الوزير، قلنا مرات عديدة ونحن نناقش في اللجان التي تتعقد داخل البرلمان وفي الأسئلة الشفهية، السيد الوزير، لا يمكن للفلاح، السيد الوزير، خصنا نكونو واعين كل الوعي بالمشاكل والهموم التي يتخبط فيها الفلاح لسنوات طوال، خاص مراجعة ديال الأئمة ديال الكازوال حتى يستطيع هذا الفلاح بالبقاء في مداشيريه وبتربية ماشيته إلى غير ذلك.

لابد، السيد الوزير، يكون واحد النوع ديال التشجيع لهاذ الفلاح، كذلك المبيدات، السيد الوزير، كمشيو نصيوها في المثل بواحد الثمن عالي، بالنسبة كذلك، السيد الوزير، للأسمدة والبذور، لابد من أن يتم مراعاة سنوات الجفاف التي مضت هي أنهكت الفلاح بصفة نهائية، وهذه السنة سنة ممطرة والله الحمد، نتمنى من الله العلي القدير يكمل على الفلاحة ديانا وعلى بلادنا بالخير، ولكن الفلاح هو في واحد الحالة مزرية ومتردية لسنوات طوال، لابد تأخذوا بعين الاعتبار هذه المسألة، السيد الوزير، لابد أي بلد من بلدان العالم إذا أراد الاستمرارية في عيشه أن يعتني بمسألتين أساسيتين، وهي الأمن الغذائي والأمن العسكري، لابد السيد الوزير أن تبدلوا مجهودات حتى نكون في المستوى المطلوب، السيد الوزير.

ونشكركم، السيد الرئيس، وشكرا.

بناء على ما سبق، السيد الوزير، نسائلكم عن الإجراءات المتخذة من أجل دعم الأعلاف والتخفيف من المشاكل التي يعاني منها الفلاح، كجدولة الديون والملغاة عن الفلاحين من طرف القرض الفلاحي؟
متمنين لكم وضعكم للمشروع الطموح، مشروع المغرب الأخضر الهادف فعلا إلى الوصول إلى مغرب أخضر بكل ما للكلمة من معاني.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

كيتطرق السؤال ديال السادة المستشارين المحترمين إلى قضيتين:

- توفر الأعلاف بأثمان مناسبة؛

- وكيفية معالجة المديونية ديال الفلاحين.

فبخصوص توفير الأعلاف، تجدر الإشارة إلى أن الوزارة لا تدخر أي جهد في تزويد السوق بمختلف الأعلاف إذا دعت الضرورة إلى ذلك، عبر اتخاذ عدة إجراءات منها:

أولا: لاستيراد الكميات من الشعير أو الأعلاف التي تدخل ضمن تركيبة الأعلاف المركبة.

ثانيا: إعفاء أهم الأعلاف من الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة، وتحمل مصاريف ديال النقل، وخلال الموسم ديال 2007-2008 تم توزيع 3.6 مليون قنطار من الشعير و365 ألف قنطار من الذرة، و605 ألف قنطار من الأعلاف المركبة لفائدة المناطق الواقعة جنوب واد أم الربيع المتضررة من نقص التساقطات ديال الأمطار.

والجدير بالإشارة أن التساقطات المطرية التي عرفتها بلادنا والحمد لله هذه السنة قد أثرت بشكل إيجابي على الموفورات الكلتية بالمراعي الطبيعية، وبالتالي على أثمان مختلف الأعلاف التي عرفت انخفاضا كبيرا خلال الأيام الأخيرة، تتراوح ما بين 19% و51% على حسب نوعية الأعلاف.

أما بخصوص معالجة المديونية، فقد اتخذ القرض الفلاحي مجموعة من التدابير تتعلق على الخصوص بمنح تسهيلات في الأداء وخلق إمكانيات جديدة لإعادة تمويل الفلاحين، وحيث صنفهم إلى فئات حسب الحجم ديال المديونية دياهم وضع معايير للاستفادة من تسهيلات ومن تسهيلات جديدة، وكتعين على الفلاحة الي هما معينين بالاستفادة من هذه التدابير باش يتصلوا بالوكالات البنكية التابعة للقرض الفلاحي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار،

الحمد لله أنه هذه السنة كايين فعلا تساقطات ديال الخير، وأن هاذ الشئ كيبشر بواحد السنة فلاحية إن شاء الله باش تكمل وتكون في المستوى اللي هو مطلوب، ولكن كذلك فيها سنة اللي فيها واحد العدد الحمد لله ديال البشري، لأنه يمكن هاذ السنة انقلبت شوية الآية فهاذ الشئ ديال الزيادة ديال الأثمنة، فالزيادة ديال المبيدات هي اليوم كنعرف انخفاض، لأن كايينة منافسة وكايينة أئمنة علمية اللي طاحت، كايين الأسمدة، المكتب الشريف للفوسفاط عمل واحد الانخفاض اللي هو جد مهم واللي قاسوه الفلاحة في السوق والحمد لله خلاو حتى البيع ديال الأسمدة هاذ السنة زاد إلى الأمام، البذور اللي ما كانتش موجودة السنة الماضية هاذ السنة كانت موجودة وموجودة بكثرة وكان الدعم ديال الدولة لأنها كانت تتنافس، يمكن ماشي في المستوى ديال الثمن اللي بعاوه الفلاحة، وهاذ الشئ نشوفوه في السنوات المقبلة إن شاء الله، على أي والكازوال راه بقي في واحد المستوى اللي هو ما تتساوش أنه ثلاث سنوات ولا أربعة والدولة في صندوق المقاصة هي كندعم هذالك الكازوال باش يبقى للفلاح ويبقى لي (Transporters) ويبقى في واحد المستوى اللي هو يعني آسميتو.

فنا الآن في واحد الثمن لي هو ما ارتفعش، واللي على ما تبيظهر بأنه ما غاديش يزيد يرتفع، لأن الأئمنة العالمية هي الحمد لله الآن في آسميتو، وما غادي يكون إلا الخير إلى الأمام، لأنه الظواهر الاقتصادية هي انقلبت لصالح الفلاحة، فهذه سنة ديال الفلاحة نتمناو على الله أنه أمطار الخير تزيد تعاوننا من هنا إلى وقت الحصاد، ويكون خير إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

إنن نمر إلى السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري حول ضعف أداء مراكز الإرشاد الفلاحي، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أوعمو، المصطفى الكانوني، العربي خربوش، أحمد الرحوني، حسان الغزوي، أحمد الشوفاني، حسن أوجكال، سيدي محمد اخطور، عبد العزيز جناح، محمد الزعيم، محمد صالح اقميزة.

الكلمة للسيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد مصطفى الكانوني:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

وبعد، تترزايد الحاجة إلى الإرشاد الفلاحي لمواكبة الحاجة إلى إستراتيجية فلاحية جديدة تنبني على الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية، اعتبارا لما تعرفه هذه المواد من أزمة على الصعيد العالمي.

وإذا كانت مراكز الاستئثار الفلاحي تتوفر على الحد الأدنى من الإمكانيات في هذا المجال، فإن مركز الأشغال الفلاحية المهمة أساسا بأراضي البور تعرف عدة مشاكل، منها ضعف الموارد البشرية، خاصة بعد المغادرة الطوعية لعدد من المهندسين والأطر الفلاحية واتجاه عدد آخر نحو التقاعد، وكذلك عدم وضوح المهام المسندة لهذه المراكز وقلة إمكانياتها المادية، وبالنظر لشساعة المناطق المطلوب منها تغطيتها وهو ما يفرض من جهة تدقيق محام هذه المراكز، وجعلها تساير متطلبات الاكتفاء الغذائي ومدتها بالأطر اللازمة للقيام بمهامها من جهة أخرى، مع دعم التكوين والبحث الزراعي خاصة، فعملية المغادرة الطوعية جعلت الوزارة تضيق في أزيد من 60 باحثا في مراكز البحث الزراعي، مما يطرح إشكالية التكوين والبحث الزراعي.

فما هي خيارات الوزارة بخصوص دعم مراكز الأشغال الفلاحية خاصة والإرشاد الفلاحي بوجه عام؟

وكيف تتصرف وزاراتكم، السيد الوزير، لتعويض النقص الحاصل في مجال التكوين والبحث بعد المغادرة الطوعية، وكذا تعويض المحالين على التقاعد العادي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون،

احنا واعمين جيدا بأن هذه المراكز اللي كتشكل واحد الامتداد متميز ديال الوزارة على الصعيد المحلي، يمكنها أن تلعب دورا هاما على مستوى تفعيل السياسة الفلاحية التي تهجها الوزارة، ويكون واحد التفعيل اللي هو أكثر بكثير مما كنتقوم به الآن.

ولتمكينها بالقيام بهذه المهام لابد من اتخاذ عدة إجراءات وتدابير مواكبة على المستوى المالي، وتأهيل الموارد البشرية ومدتها بوسائل العمل اللازمة، حنا متفقين مع السيد المستشار على هاذ التقييم الذي قتم به، كما هو معلوم تم إنجاز دراسة إستراتيجية لإعادة هيكلة القطاع الفلاحي، خلصت إلى إعادة النظر في هيكل ديال تدخل الوزارة بما فيها المراكز ديال الأشغال الفلاحية، ذلك أن هذه المراكز لم تعد تطلع بمهامها على الوجه المطلوب، بالنظر لعدة معيقات قانونية وإدارية والوصاية ديال عدة قطاعات والمالية وغياب مداخيل قارة واعتمادها كليا على الإعانات العمومية.

ثلاث جماعات قروية كبرى، وهي: جامعة المراسلة وجماعة سيد تيجي وجماعة بوكرة بإقليم آسفي، الذي توفي به المرشد الفلاحي منذ شهر شتنبر، ولحد الآن وللأسف الشديد لم يتم تعويضه، وهذا قد أثر سلبا على الفلاحين الصغار والمتوسطين الذين تعودوا على إرشاداته فيما يخص نوعية البذور والأدوية والأسمدة ومراحلها عبر الموسم الفلاحي.

نحن فريق التحالف الاشتراكي نؤكد لكم أن المرشد الفلاحي هو حلقة الوصل الرئيسية بين الفلاح والوزارة، بحيث ينقل مشاكل الفلاح وهموم وحاجياتهم للوزارة وينقل المقترحات الجديدة والآفاق المستقبلية لوزارتكم إلى الفلاح، عبر حملات تحسيسية ولقاءات إلى غير ذلك من الجهود التي يقوم بها المرشد.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن المخطط الأخضر أخذ على عاتقه إعادة هيكلة وتأهيل هذه المراكز الإرشادية لمواجهة متطلبات تفعيل الشعب الفلاحية الجديدة التي يراهن عليها ضمن سلاسل الإنتاج كالمنتجات التقليدية الغذائية (Les tiroirs)، وبالخصوص في العالم القروي وفضاء المرأة المغربية على العموم، من خلال تشجيع التعاونيات والعمل الجماعي بصفة عامة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، إذن نمر إلى... تفضل السي سعيد.

المستشار السيد سعيد التداوي:

شكرا السيد الرئيس.

غير الله يجازيك بخير، السيد الرئيس، الفريق الحركي عندو سؤال مهم جدا ولكن نظرا أن الأسئلة التي سبقتنا والسادة الوزراء اللي مروا قبل من السيد وزير الفلاحة سأمهم الله، أخذوا اتساعا من الوقت اللي هو انعكس علينا.

الآن البث غادي يوقف في السادسة، احنا ماشي مسؤولين على إيقاف البث، لأن هذا في يد الحكومة، ولهذا، السيد الرئيس، حنا كلتمسو تأجيل السؤال ديالنا إلى الأسبوع المقبل، باش يكون داخل البث، كون أننا راه احنا كنعلمو السياسة هنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

أنا أشير إلى أننا ما بدينا حتى تقريبا الرابعة، هذا مع الأسف.

إذن، ننتقل إلى السؤال الثالث الموجه أيضا إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري حول تعطيل مصالح المواطنين بالمحافظة العقارية، للمستشارين المحترمين السادة: ادريس الراضي، عبد المجيد الهاشمي، نبيه الحسن، محمد بومكوك، محمد الشافعي، تفضل السيد المستشار.

ولتجاوز هذه الإشكالية نترح الوضع التدريجي لهذه المراكز رهن إشارة الغرف الفلاحية وتحت وصايتها المباشرة وإسناد المهام التالية، أقول البعض منها ماشي كلها، البعض من هاذ (Les C.T) غادي يمشيو يتبعوا للغرف الفلاحية باش يكونوا هما ذلك الوسيلة باش يقدر رئيس الغرفة يتواصل مع الفلاحة ديالو، والبعض الآخر غادي يبقى تابع للمديريات اللي غادي تكون مديريات جهوية ديال الفلاحة، ما غادي تبقاش غير مديريات إقليمية ولكن غادي يكون مدير جهوي شخصية كبيرة في آسमितو، اللي غادي يكون عندو النواب ديالو على حسب الأقاليم، والمهام ديالها هو الوسيط بين الفاعلين المحليين العاملين في مجال التنمية الفلاحية، تتبع المواسم والأسواق، الإشراف على مشاريع التنمية الفلاحية اللي كنتجزها الغرف وتكوين الفلاحين في مجال التقنيات الفلاحية الحديثة.

وبخصوص الموارد البشرية، كتحرص الوزارة على مبدأ الاستمرارية ديال السير العادي ديال المرفق العام، احنا كنعرفو بأنه هاذ الشي ديال Les (C.T) إلى بقينا غادين هكذا في 2015 ما غايقاش حتى شي واحد، يعني كل عام كيمشيو لي (La Retraite)، وصلوا لواحد المستوى أنه ما كنتستمروش رغم أنه إذا رجعنا إلى الخمس السنوات الماضية تم تخصيص 62 منصب مالي باش يكونوا (Les C.T)، ولكن من هاذيك 1500 اللي بقي الآن راه غادية وكتهبط لواحد المستوى باش توصل في 2015-2016 إلى العدم، وهذا لا يمكن، حنا في حاجة إلى هذه المراكز ديال الأشغال، اللي يمكن تكون عندها واحد التسمية أخرى اللي هي مراكز ديال التنمية الفلاحية في المستقبل وتلعب الدور ديالها، خصنا نزيدهم الموارد البشرية خصنا نعاونوهم وخصنا كذلك نفاتحو في إطار يمكن شي قانون اللي نجيبوه وقدموه للغرف ديالكم المحترمة، باش نديرو واحد القانون كذلك وباش يكون واحد الافتتاح على القطاع الخاص، لأنه حتى هاذ الناس اللي كيجبو بغاو يعطيو (Le conseil)، ويمكن يجيو من القطاع الخاص نأخذهم، واللي هما شريحة من الإدارة ديالنا وغادي يواكبونا حتى هما يمكن لنا نتعاملو فيهم.

هذه نافذة جد مهمة للتواصل مع الفلاح، لأنه هذا هو اليد الطويلة لا ديال الغرف ولا ديال آسमितو باش نوصلو المعلومات والإرشاد الفلاحي للفلاحة، واحنا متفقين معك بأنه الحالة الآتية ما كنتجانبش مع المستويات اللي بغينا، ولكن نحن إلا في بداية مخطط المغرب الأخضر، ونتمنى الخير إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم تعقيب السيد المستشار، تفضلوا.

المستشار السيد مصطفى الكانوني:

نشكركم على جوابكم الواضح بهذا الخصوص السيد الوزير، ولكن مثلا بجهة عبدة دكالة على سبيل المثال، هناك مراكز فلاحية لا تتوفر على مرشد فلاح كما هو الحال بالنسبة للمركز الفلاحي بثلاثاء بوكرة، والذي يغطي

المستشار السيد إبراهيم بنديدي:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،
السيد الوزير،
إخواني المستشارون،

السيد الوزير، من المعروف أن موسم الصيف يتميز بدخول جاليتنا بالخارج، وجلهم يستغل فرصة هذه العطلة الصيفية لتسوية ملفات إدارية أهمها مشاكل العقارات، إلا أن الإضرابات والوقفات الاحتجاجية لموظفي المحافظات أدت إلى تعطيل مصالح المواطنين.

وعليه نسألكم السيد الوزير عن أسباب هذا التعطيل؟

وهل هناك تصور للوزارة لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسريع إنجاز الملفات المعروضة على المحافظة؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

اتخذت الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية عدة إجراءات لتحسين الظروف ديال استقبال الجالية المغربية بالخارج والاستجابة لطلباتهم المتزايدة، ومن هذه الإجراءات كإين:

- إحداث خلية مركزية لاستقبالهم والسهر على حل الصعوبات التي تعترض البث في طلباتهم.

- فتح خط هاتفي أخضر للتواصل الدائم معهم لتوجيههم وإرشادهم.

- تعيين ممثلين بالمراكز التي تحدها مؤسسة الحسن الثاني لاستقبالهم

وتوجيههم.

- البث وبرمجة عملية التحديد التي تهمهم داخل فترة تواجدهم بأرض

الوطن، وتكليف فريق خاص بذلك.

- البث في طلبات التقييد في نفس اليوم التي كيتقدموا بها.

أما بخصوص الإضراب اللي تكلمتو عليه، فبصراحة حنا في البال ديالنا أنه لم تعرف المصالح ديال الوكالة أي إضراب عن العمل أو وقفات احتجاجية خلال الثلاث سنوات الأخيرة، في هذيك الظرفية ديال اللي كيكونوا فيها الجالية ديالنا موجودين في المغرب، الشيء الذي مكن جاليتنا من قضاء خدمات في ظروف حسنة، وعلى سبيل المثال كيخصص المكتب سنويا استقبال خاص ومميز لحوالي 5500 شخص من أفراد جاليتنا خلال الصيف، وهكذا تم استقبال 5700 في 2007، وحوالي 6000 خلال صيف 2008. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب؟ تفضل السي عبد المجيد.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيد الوزير، غير نذكركم بأنه هاذ السؤال طرحناه في الفترة اللي كان خلالها الموظفون ديال المحافظات العقارية في حالة إضراب، واللي طالت المدة ديالو، وطرحناه بالضبط في 15 نونبر 2007، بمعنى ماشي 3 سنين هاذي ما كاتتش الإضرابات، كانت الإضرابات، السيد الوزير، ربما غير الوقت ماشي هو هذاك، الشيء اللي عرقل مصالح المواطنين عموما.

فحنا الآن كنطرحوه عليكم بشكل آخر، أكيد أنه تدارت واحد العدد ديال الإجراءات لتحسين استقبال المهاجرين، وأكيد كذلك أنه هناك تحسن فيما يخص التدبير ديال المحافظة، إلا أنه يلاحظ أنه هناك عملية التحفيظ بشكل عام مازالت كتقبط واحد الوقت طويل، السؤال ديالنا واش كإين شي إمكانية للتبسيط أكثر باش المواطنين يبقاوا يستافدوا من مسطرة التحفيظ في واحد الأجل اللي هو معقول؟ بحيث دابا راه كيدي من 8 أشهر إلى سنة.

كذلك كإينة مسطرة رفع اليد عن الأملاك المرهونة لفائدة القرض الفلاحي، فكانت كتجري هاذ العملية محليا الآن ولات مركزيا، لا يث فيها مركزيا الشيء اللي كيزيد يعطلها وكيزيد يعرقلها.

وأخيرا، السيد الوزير، نعلم أن مصالح المحافظة لها نقص في الموظفين والأطر، كيظهر لي ما يمكن لكم إلا تقاسموا معنا هذا الرأي، فسؤالنا هل برمجتم خلال هذه السنة مناصب مالية لتدارك الخصاص؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن ننقل إلى السؤال الخامس الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري حول الإستراتيجية الفلاحية (مخطط المغرب الأخضر)، للمستشارين المحترمين السادة: محمد كرمين، علي قيوح، محمد بلحسن... ما وقف شاي، ما اعطيتوش الكلمة لأنه...

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

يمكن أنا لي ما يبتهاش السيد الرئيس.

لا غير بغيت نقول للسيد المستشار أنه كإين الفرق بين المسطرة والخدمة، كيظهر لي أنه بالنسبة للخدمة ديال الوكالة فهي تتم في أحسن الظروف، والسيد المدير كيقوم بأحسن المجهودات باش يحسن ويطور الخدمة، لأنه سياسة القرب مع المواطنين والزبناء ديالو، لأنه ما ننساوش بأنهم راه مواطنين وكذلك زبناء.

طبعا فيما يخص الوسائل ديال المنطقة دابا، الوسائل ديال الماء وديال الإنتاج إن شاء الله اللي غادي يكون، هو حنا كنبولوك على هاذ السنة إن شاء الله غادي تكون، ونطلبو الله نرجعو دائما لله ما نشفو التلفزيون، حيث هاذ الناس اللي حيدو التلفزيون حنا داروا فينا نيت الخير، حنا مدا بينا حيث البلاد وخاكاع يشوفونا المواطنين ولا أولادنا راه ما غادي يزيدو لنا والو، الخدمة كنبكون في الميدان، هاذ التلفزيون ديالك ما غادي يطلعنا ولا يهودنا.

فيما يخص هاذ الشيء ديال التدابير، حنا كنبشوفو العالم هاذ الأئمة ديال الحبوب غادية وكنطيج، وأتم في الوسائل اللي كنبديرو معنا مع الفلاحة مزيان مشكورين، واحد الأئمة مزيانة اللي هي مرضية، ولكن ما تحسبونا دائما مع الميركان ولا مع أوروبا، راه إلى جاب ربي غدا هودوا لينا للزرع ل 1.50 درهم، واش بغيتوا تديرو لينا حتى انتوما 1.50 درهم؟ راه ما يمكنش، فالكثاف ما مقاديش، والوسائل ما مقادة.

راه هاذي الله يخليكم إلى يمكن تعطيتونا في الحكومة وفي الوزارة ديالكم ووزارة المالية تديرو لنا واحد الأئمة نتكارجو معكم يطيح السوق ولا يطلع، حنا الإنتاج ما تسالونا غير الإنتاج حتى يشيط عليكم حتى تصدروا. ولكن راه ماشي بحال بحال، هذا تحفظ ديالنا بالنسبة إن شاء الله للموسم، ولهذا نطلبو الله باش يكون إن شاء الله موسم كامل، حتى إلى حد الآن الأمور بخير غادية 10/10، ولكن هذه أمور ديال الطقس الله يعلم بها.

السؤال ديالي، السيد الوزير، هو هذاك، وعلى كل حال الحمد لله حنا كنبشكروك، حنا الحمد لله، الله سبحانه جاب في هاذ الحكومة الزهر كبير، عظامك الله الشتا، عمرني ما شفت 800 ملم حتى لهاذ الوقت طاحت في منطقة الشمال، وكذلك بالنسبة للشاوية والمناطق اللي وصلوا 300 و300 وواش، هذا الحمد لله راه الزهر زيد عليه ديال البترول اللي طاح، والله يجعلوا يزيد يطيح مازال حتى يرجع ل 20 دولار الله يجعل البركة، باش إن شاء الله تتقادو معاه.

ولهذا حنا إن شاء الله نتمناو للفلاحة ديالنا واحد الازدهار والمغرب الأخضر، وراه أخضر بصب، راه الحمد لله اللي كنبشوفو، احنا ما عندناش الشتا بزاف في سوس، ولكن ذاك الشيء اللي كايين كيكفي، أركان أخضر ولا بحال الحبق، وملي تحي لهاذ الحيه ثاني راه احنا نجيو في الحضورية حتى لطنجة، نطلبو الله يكمل ونرجعو لله، ووصوا إن شاء الفلاحة إلى بغينا السنوات يكونوا مزيانين يجيدوا حق الله، يجيدوا العشر، راه ما ضاع عمل في البر ولا في البحر إلا ضاع في حق الله، وهذا راه حتى هي مسؤولة ديالكم، وكنشكروك على النشاط ديالك اللي هو دائم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

فيما يخص المسطرة راه كايين قانون الآن اللي معروض على مجلس النواب، اللي هو بغينا نحسنو فيه هاذيك المسطرة ديال التسجيل وديال التحفيظ، باش نزيدو القضية ديال (titrisation) باش نزيدو بها إلى الأمام إن شاء الله.

فيما يخص النقص في الموظفين هذا شيء معروف ومعمول، ويظهر لي بأنه كايين مناصب مالية اللي هي موجودة عند (l'agence)، وغادي يعملوا ما يمكن في مجدهم باش يحسنو الخدمات، والجواب اللي كان ديالي على الإضراب كيظهر لي كيم الموسم الصيفي، ويمكن هذاك الإضراب كان خارج الموسم ديال الصيف.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نمر إلى السؤال الخامس الموجه إلى السيد وزير الفلاحة كذلك حول الإستراتيجية الفلاحية (مخطط المغرب الأخضر)، للمستشارين المحترمين السادة: محمد كرمين، علي قيوح، محمد بلحسن خبير، الطاهر الفيلاي، بنجيد الأمين، العربي بوراس، محمد لفحل، محمد أبو الفراج، عبد الكبير برقية، يوسف التازي، عبد الغني المكاوي، الكلمة للحاج علي، تفضل.

المستشار السيد علي قيوح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

أولا بادئ ذي بدء باش اليوم انتخبنا الرئيس ديالنا الجديد السي الحاج المعطي بنقدور، ولا بد باش نترحمو على أخونا وصديقنا اللي عشنا معه طويلا السي مصطفى عكاشة، وانواعدو إن شاء الله على الكلمات اللي دارها السي الحاج المعطي بنقدور باش نديرو اليد في اليد ونردو الإعتبار ديالنا ديال هاذ المؤسسة ديالنا.

ندوز للسؤال، المغرب الأخضر كل شيء أخضر الحمد لله، حتى الزليج فوق الحيوط أخضر، هذا الزهر.

إذن فيما يخص الأسئلة ديالنا، السيد الوزير، هو فيما يخص التدابير ديال المغرب الأخضر مزيان، كل شيء مزيان، وكنشوفو إن شاء الله هاذ الشيء متفائلين كثير ومتفائلين الحمد لله بهذه السنة ديال الخير وديال الأمطار، اللي ربما حتى الفلاحين بغاو باش يداويو الربيع، ولا سبما الناس الي كينتجوا الزريعة وما كان فين يدخلو، الإنسان ما كان فين يدخل حتى بالصباط ديالو، إلى كان ممكن شيء دعم ديالكم لهاذ الناس اللي عندهم الطيران باش نقذو الموسم، حيث السجانة اللي تسناوا الناس باش يداوا بالوسائل دياهم والمآكن ما يقدروش يدخلوا، حتى الإنسان حتى بصباطو ما خلي إلا هذا، إلى بغينا باش نتعاونو في المغرب الأخضر باش يكون أخضر إن شاء الله.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين،

النقطة التي تكلمت عليها على الوسائل اللوجيستكية التي يمكن تعاونها بها الفلاحة لأنه الأرض بعد فازكة، يمكن إلى سمحتي نتكلمو عليها من بعد، لأن غادي نشوفو مع المعهد الوطني للزراعة والبحث الزراعي، ونشوفو الوسائل اللوجيستكية آش يمكن آش ما يمكنش باش نعاونو الناس؟ السؤال ديالك كيقى مطروح ونجاوبوك في المستقبل إن شاء الله.

فيما يخص الإستراتيجية ديال سلاسل الحبوب وديال الثمن، فعلا إلى مشينا للثمن اليوم ديال الحبوب، الوقت اللي كيستورد راه 180 درهم في الوقت اللي السنة الفارطة اعطينا 300 ديال الدرهم تقريبا ديال الفلاح، ولا بد ما تفكرو بأنه 300 ديال الدرهم اللي اعطينا للفلاح في الوقت اللي كنا كنعطيو 250 درهم للقطار، هذا كان اجتهاد كبير ديال الحكومة، لأنه قالت بأنه خرجنا من السنة ديال الحفاف، خاصنا نعاونو الفلاح أو خصنا نعطيوه الإمكانيات وخصنا نعطيوه الثمن ديال الأسواق العالمية، باش حنا نخرجو من هاذ أسميتو.

اليوم الأسواق العالمية مع الأسف تغيرت الوقت وخلاتها أنها تكون هابطة، فكيف يظهر لي أنا كوزير الفلاحة داخل الحكومة، ويظهر لي بأن المسؤولية اللي عند الحكومة أنه ولا بد ما توابك الفلاحة ديالها، ولا بد ما تعاونهم بالخصوص أنه الله أعطاكم الشتا وأعطاكم الخير ديالو، فالحكومة خصها تكمل المسيرة ديالها فيما يخص الأئمة.

وهاذ الشيء راه غادي تعطى واحد الرؤية إن شاء الله واضحة ديال سلاسل الإنتاج لا البنور المختارة ولا الحبوب العادية في أقرب وقت إن شاء الله، يعني من هنا لمارس غادي نخرجو بواحد الإستراتيجية ديال الأئمة، اللي غادي نخليو يكون واحد التوازن، ومن بعد نقاش مع الفاعلين في هذا العمل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب السيد المستشار؟

إذن نمر إلى السؤال الموجه كذلك إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري حول تصحيح وضع التحفيظ العقاري، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد القادري، جمال بزريعة، محمد تيتي علوي، المصطفى القاسمي، عبد اللطيف أبودوح، عبد العزيز العزايبي، محمد كافي الشراط، محمد بن الزيدية، يوسف التازي، محمد لفحل، عزيز الفيلاي، السيد المستشار تفضل لبسط السؤال.

المستشار السيد أحمد القادري:

شكرا السيد الوزير.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السؤال الذي تقدمنا به يتعلق بمؤسسة مهمة ومهمة جدا تتعلق بالتحفيظ العقاري، هذا القانون الذي نعلم جميعا أنه وضعه الاستعمار للاستيلاء ولضمان الاستيلاء على الأراضي التي استولى عليها الفلاحين، ولم يفكر أن هذا الاستعمار سيزول، وأن هذا القانون سيشكل ضمانة واستقرارا للملكية وللأفلاح وللأفلاحين في المغرب.

ونحن نعرف، السيد الوزير، أن هناك عدة اضطرابات كانت تقع بالنسبة للصراعات التي تقع حول العقار، وأن التحفيظ العقاري أنهى هذا المشكل عندما أعطى للرسم العقاري حجية قاطعة لا يمكن الدفع ضدها إلا عن طريق الزور أو عن الطرق التي تحددها القانون.

كذلك السيد الوزير، أتم تواجبنا هاذ العمل عن طريق الإشهارات التلفزيونية التي تدعو إلى الدفع بالمواطنين إلى تحفيظ الأملاك ديالهم، وإلى حماية أملاكهم عن طريق التحفيظ العقاري، كذلك المشرع أعطى إعفاءات للورثة وللذين لم يدخلوا عقودهم لأجل محدد كما نص على ذلك القانون المالي، من أجل تشجيع الناس على الذهاب إلى المحافظات العقارية.

هذه العوامل كلها، السيد الوزير، تصطدم مع بعض الممارسات التي في نظرنا يجب أن يؤخذ فيها توجيه من طرف السيد الوزير قبل أن يكون هناك تعديلات في القانون، فكما تعلمون عندما نتكلم عن القسمة ديال العقار، هذا الموضوع ديال القسمة على العقار السيد الوزير، سيكون تصطدم بالمعطيات الأولى، وهي أن خاص الذين يضعون القسمة جميع الأطراف أن تتقدم في وقت واحد لتضع هذا العقد اللي هو بالتراضي على القسمة أمام السيد المحافظ، وهذا فيه تعزيز مادي، لأنه بعض المرات القسمة تكون فيها 20 ديال الناس، 15 ديال الناس، أكثر حتى 100 ديال الناس، كيف يمكن أن يأتي هؤلاء جميعا بوقت واحد ويضعون عقد القسمة أمام السيد المحافظ؟ وتطلبوا باش يتخلص لأن القسمة تنتقل أنها عقد واحد وهي عملية واحدة وخاص جميع الأطراف تكون حاضرة، بينما هذا غير ممكن عمليا ويعقد هذه المسألة.

النقطة الثانية، السيد الوزير، عندما يموت أحد الأطراف اللي هو وقع هاذ القسمة بالتراضي، تبجي السيد المحافظ يقول: وطيب هاذ السيد توفي، الورثة ديالو أصبحوا يشكلون أشخاص آخرين، وأن خصمك باش تديروا هاذ القسمة خاصكم تمشيو تطلبوا الموافقة ديال الوارثين الجدد، بينما النص القانوني اللي هو النص ديال 229 من قانون العقود والالتزامات، تنتج الالتزامات أثرها لا بين المتعاقدين فحسب ولكن أيضا بين ورثتها وخلفائها، هاذ النص القانوني تبجي باصطدام مع ما يطبق ويشكل إشكال آخر.

هناك تناقض أساسي بين قانون العقود والالتزامات والظهير ديال القرار
اللي تكلمتم عليه ديال 1915، علاش السيد الوزير؟

القسمه القضائية تتم عن طريق القضاء وتصدر فيها أحكام، المحافظ
تدخل هاذ الحكم وتيلزم به حتى الورثة، إذا كانوا الورثة دخلوا، تقول لك
هاذ الحكم راه دخلتو للقسمه فيها حكم قضائي أنا تنفذوا، ولكن إذا كانت
القسمه رضائية واللي هو العقد شريعة المتعاقدين وأن العقد يقوم مقام
القانون بالنسبة للمتعاقدين فيه، واللي الأثر ديالو تينج حتى بالنسبة
للخلف اللي هو الورثة، تيجي يقول لك لا، الآن تغيرت الوضعية ديال
الرسم العقاري، وولاو ورثة دخلوا جيب لنا الموافقة، سير العقود ملزمة
والآثار ديالها، وشنو هي الفائدة؟ حماية ماذا؟ حماية لا شيء، هنايا اللي
تهضرو على تبسيط الإجراءات وتبسيط المساطر وعقلنة العمل.

ما معنى أتي تطلب مني نمشي عند هاذوك الورثة نقول لهم، أبكم راه
وافق على هذه القسمه اللي صادقوا عليها، ولكن نظرا لأنكم أتم دخلتو،
وهاذ القسمه ما دخلتس في حياته، فين غادي يلتقي هاذ الورثة؟ فين
غادي يشوفهم؟ فين غادي يلتقي العنوان ديالهم، فين غادي يفهموا؟ بينا
العقد هو عندو طبيعة قانونية قائمة.

فهاذ الأثر هو اللي تنتكلمو عليه، واللي هو أشرت له في الفصل 52
والفصل 53 يعني تيمكن للحكومة تقول أن هاذ الشي ديال 1915 راه في
انتظار تعديل النص، يمكن تمشي هاذ الإجراءات، ماشي في المجاز ديالنا،
ولكن طبقا للالتزام ديال ما ينص عليه القانون 229 ديال العقود
والالتزامات، يعني كايين واحد السند قانوني.

كذلك ملي القسمه تتوقع رضائية، تطلب من 20 ولا 200 الناس
تقول لهم يجيوا للمحافظة ويخلصوا، كيف غادي يجيوا؟ علاش؟ لأن القسمه
هي تهم حقوق وغادي نحمي، غادي نحمي إيه؟ غادي نحمي واحد الرسم
عقاري، بطبيعة الحال ما تتختالفوش فيها، ولكن هاذو اتفقوا وواحد الطرف
جاب العقد، كتقول له لا، خصنا نجيبو الناس كاملين ويخلصوا كاملين، بينا
حنا كل واحد خصو يخلص الجزء ديالو، واللي جاء وطلب يأخذ النصيب
ديالو تقبلو له هاذ الطلب ديالو.

فآشنو بعينا؟ بعينا نخلق مشاكل للمواطنين، بعينا نخليوها ملي تخلق
الورثة بوقع الإشكال ونزيد التعقيدات ديال الشيع اللي هضرت عليها،
نتلتمسو منكم في إطار النظرة الجديدة للحكومة تبسيط المساطر والفعالية
والعقلنة ديال الإدارة، باش هاذ الشي تعيدوا فيه النظر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن نمر إلى السؤال الموالي إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري
حول أراضي الفيض، للمستشارين المحترمين السادة: ابراهيم أبو زيد، ادريس
مرون، الهاشمي السموني، سيدي سالم الجماني، سعيد الرزقي، عبد الله

على كل حال هناك كذلك عدة إشكالات اللي ما يساعداش الوقت،
لا بالنسبة للحجز التحفظية ولا بالنسبة للرهن ولا بالنسبة لوضعها ولا
بالنسبة لرفعها، على كل حال في التعقيب غادي نعاود ننتظرو الجواب
ديالكم، السيد الوزير، ونستكمل هاذ الموضوع المهم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

كما هو معلوم أقر قانون الالتزامات والعقود في الفصل ديالو 978،
حق الشريك في الخروج من الشيع عن طريق القسمه. وتم هذه القسمه
إما عن طريق ديال التراضي بالشركاء على الشيع أو لا عن طريق القضاء
إذا تعذر ذلك، المحافظ على الأملاك العقارية لا يقيد في سجلاته إلا العقد
الذي يتضمن اتفاق الأطراف أو الحكم القضائي المكتسب لقوة الشيء
المقتضى به في مواجهتهم، ويراعي في ذلك إضافة إلى مقتضيات نظام
التحفيظ العقاري كل القوانين المنظمة لقسمه العقارات، ومنها:

- القانون المتعلق بالتجزئيات والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات.

- القانون المتعلق بالحد من تقسيم الأراضي الفلاحية الواقعة داخل
مناطق الري ودوائر الاستثمار بالأراضي الفلاحية غير المسقية.

لنا لا يمكن إلحاق ضرر بالمتقاسمين من جراء تقييد عقد القسمه
الرضائية أو الحكم الصادر فيها بينهم بإجرائها، لأن إما كايين حكم وإما كايين
تراضي ذاك الشي علاش تيعمل القسمه، يقيد المحافظون القسمه سواء
كانت رضائية أو قضائية بعد استيفاء الواجبات المستحقة عن ذلك طبق
التعريف القانوني التي تحدد رسوم التحفيظ العقاري.

ولا يمكن تقييد القسمه جزئيا، لأنها تتضمن التزامات متبادلة بين
المتقاسمين، ولأنها تستلزم أداء الواجبات المستحقة بصفة كلية وفورية، كما
يقضي بذلك الفصلين 46 و52 من القرار الوزاري ديال 1915 المنظم
لمصلحة المحافظة العقارية.

أما الرسالة السيد المحافظ العام اللي تكلمت عليها، الموجهة إلى المحافظين
على الأملاك العقارية، فهي إلا تذكير لهم بالمقتضيات ديال الفصل 52
المشار إليه.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب؟

المستشار السيد أحمد القادري:

طبعاً السيد الوزير، حنا استمعنا إليكم، وعندما نلجأ إليكم نلجأ لكي
نين للحكومة أن هناك خلل يجب أن تتدخل للتدارك ديالو، لأن كايين

السادة المستشارون المحترمون،

هاذ السؤال ديال المستشارين المحترمين تطرق إلى إشكالية ديال تدبير الموارد المائية لأحواض الجنوب الأطلسية، وقد تمت معالجة هذه الإشكالية في إطار الدراسة التي تم إنجازها خلال 1999-2000 في إطار المخطط المديرى ديال التهيئة ديال مياه هاذ الأحواض.

وقد مكنت هذه الدراسة من رصد الموارد المائية المتاحة وتحديد المنشآت الواجب إنجازها لتعبئة هذه الموارد، وكذا الحصص المخصصة لمختلف الاستعمالات، غير أن تنفيذ ما جاءت به من مقتضيات تبقى رهين بالمصادفة على المخطط المديرى السالف الذكر من قبل مجلس الأعلى ديال الماء والمناخ، كما هو منصوص عليه في القانون.

ولكن في انتظار هذه المصادفة تتقوم الوزارة بإنجاز عدة مشاريع لاستصلاح دوائر السقي بهذه المناطق وبناء سدود تحويلية، وهذا إضافة إلى تخصيص حوالي 50 مليون درهم في إطار برنامج استعجالي لإصلاح الأضرار الناتجة عن الفيضانات اللي عرفتها هاذ المنطقة في شهر أكتوبر ونونبر 2008، حيث انطلقت الأشغال بمختلف الأقاليم المعنية، كما تمت برمجة مشروعين بكل من إقليم طاطا والراشيدية في إطار مشروع ديال حساب تحدي الألفية، لتبينة عدة دوائر سقوية بكلفة إجمالية تتوصل إلى حوالي 60 مليون ديال درهم، ولكن بخلاصة يمكن لي نقول لك، السيد المستشار المحترم، أنه هاذ النقطة اللي تتقول عندها أهميتها، وحنا الآن نتشتاغلو على المخططات، مخطط المغرب الأخضر اللي هي جمهورية والي تتهم الأقاليم ديالكم، فما فيها باس أنه تكون موجودة داخل المخطط، باش نعملوها عليها ونفعلوها إن شاء الله في المستقبل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم في إطار التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله أبو زيد:

شكرا السيد الوزير على الرد ديالكم، وكنشكرو الوزارة على الجهود التي تقوم بها، وكذلك المديرية الإقليمية اللي داخلها في نطاق إنجاز العمل اللي تتقوم به، لكن تبقى دائما هاذ العمل دون المستوى المطلوب، إذا علمنا، السيد الوزير، كما قلت قبيلة، هاذي راه آلاف الهكتارات اللي تتضيع لنا وملايير الأمتار المكعبة.

إذن نتطلبو حتى حنا باش هاذ المخطط يخرج للوجود في أقرب وقت، لأن الناس تتضرر بزاف، وغادي نحسنو لهم الدخل ديالهم بهاذ استصلاح الأراضي، وما تتطلبش دبا شي مبالغ اللي هي كبيرة، كين مثلا ذوك الوحدات (Les Brigades Mécanisées)، أنا تنعطي واحد المثل عندنا حنا مثلا في كلميم، كانت جابتو لنا (La FAO) مثلا كيطلبوا غير بعض (les engins) اللي هما كبار شوية وبعض الإعتمادات اللي تتخصص لهم، لأن تشوفو عندنا بعض الوحدات، وفي الأخير نيمشيو الفلاحة تبيعوا يخلصوا الكازوال، وكنصطادمو بأن هاذوك الآلات خاسرة على شي قطاع

أبو زيد، محمد الكبوري، سيدي صلوح الجماني، عمر ادخيل، الشكاف سيدي، لحسن أمزوغ، حسن اوتغلياست، عبد الرحيم الشرقاوي، عبد الحميد السعداوي، عباد لحسن، حسن القيشوحي، بوسلهام بيته، لحسن بوعود، الكلمة للسيد أبو زيد، تفضل.

المستشار السيد عبد الله أبو زيد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

كما تعلمون فتميز الأقاليم الجنوبية بظاهرة الجفاف وقلة التساقطات وعدم انتظامها، إلا أن في بعض الأحيان تأتي التساقطات على شكل زخات مطرية عاصفية قوية، تؤدي في غالب الأحيان إلى فيضانات وينتج عنها إتلاف لا في الأرواح ولا في المكتسبات.

وكذلك هذه الكمية الهائلة من المياه التي تعد بملايين الأمطار المكعبة تذهب إلى البحر سدا دون الانتفاع منها، وفي هذه المناطق خصوصا، كنخص جهة كلميم السارة، لا إقليم كلميم ولا طنطان ولا طاطا ولا آسا ولا السارة، تتوفر على أراضي جيدة، أحواض فلاحية جيدة بورية إذا ما استفادت من هذه الأمطار الفيضانية.

وكما تعلمون، فإن الساكنة ديال هذه المناطق هي في الأصل سكنت في ضفاف هذه الأودية لتستفيد من أراضي الفيض، إلا أننا نلاحظ بأنها تذهب سدا إلى البحر لعدم الاهتمام بها، وإذا اهتمنا بها فستساهم في تحسين دخل الساكنة وتأمين الأمن الغذائي، إذا علمنا بأن هذه الأراضي ملي كنتدوز واحد الحملة ديال الفيض يمكن اللي كبحرثوها الناس كيجنيو عليها من 40 حتى 50 قنطار بدون لا أسمدة ولا انتظار تساقطات مهمة اللي غادي تتجاوز 300 مليمت ولا 500، لأن المعدل عندنا حنا في أحسن الظروف ما تتجاوز 120 مليمت، إذن حنا تراهونوا على هاذ أراضي الفيض وعلى هذه الأمطار ديال الفيض.

بهذه المعطيات نود مساءلتكم السيد الوزير، ونتجه إلى الحكومة مرة أخرى بضرورة وضع برنامج عملي محدد لا في الزمن ولا في المكان بأهداف واضحة، تتمثل أولا في استصلاح أراضي الفيض، لأن هذه الأراضي إما تكون سدود تحويلية ولا سدود صغيرة ومتوسطة، وتكون عندها قنوات لتصريف هذه المياه.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ المستشار، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الكسبية دياهم، باش يتعطاهم ذاك الشي اللي كان يتعطى ل 90% يتعطى ل 10%.

ثم في هذه الوزارة مشكورين عندكم الهدف ما تتعزلوش بين الفلاح الصغير ولا الكبير ولا المتوسط، الهدف دياكم هو الإنتاج ديال الفلاحة، والدليل على الفلاحة ديال سوس ماسة درعة كين الفلاح اللي عنده 100 متر، اللي قلت له راه كين فلاح 100 متر ومعنتي به الوزير وداير معه واحد العدد ديال الإمكانات ديال التسويق وديال المحافظة على هاذوك الفلاحة الصغار، ديال الزعفران وديال أكراني وديال الخروب وديال هاذ الشي، هاذ الشي راه مهم، وأتما في العهد دياكم عتانيتمو به، وقبل تجبو للرباط كوزير الفلاحة كرئيس جهة وكمنتخب ديال إقليم من أولاد هاذوك الأقاليم، اعتنتيوا به وتقدمتمو به مزيان، وكانت تدخلات الأصدقاء دياكم في الرباط، الوزراء الآخرين قبل ما تكونوا أتم وزير، وراه أعطى النتيجة دياو، ولكن تنبغيو دبا باش تحتفظوا على هاذوك الناس وعلى البهائم دياهم وعلى الزريعة، باش تعطيوهم واحد القيمة، كما قلت لك في الأول ماكناش مقررين نرجعش القضية ديال الأدوية، دبا كين ناس عندهم 10 هكتارات ولا 2 هكتارات ولا 3، خلي مول 100 هكتار يقدر يكري الطائرة ولا 1000 هكتار، لهذا هاذ الشي خرج في هاذ الوقت في هاذ الأمطار ديال الخير اللي قلت لك، بحال هاذ المسائل اللي هي طارئة لا ربما عندكم شي صندوق خاص، ولكن اللي نطلبوا هاذ الشي اللي قلت باش يكون في أقرب وقت ممكن.

إذن السيد الرئيس، أشكرك وعندنا فيك إن شاء الله الظن ديانا في إطار ديال الديمقراطية وديال الحقوق باش تعطي لكل حق حقه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

هو اللي نبغي نذكر به ونزيد على الجواب اللي عطيت قبيلة في هاذ النقاش اللي جاء، أنه الغطاء النباتي اللي كين موجود اليوم كي عرف المراعي هو فيه مستوى، ما كاينش واحد الإشكالية، إلى كين شي إشكالية في الأطلس الكبير في المناطق اللي فيها الثلوج فالمصالح ديال الوزارة ديال الفلاحة هي في اتصال مع السادة الولاية والعمال ديال الأقاليم، الوقت اللي تتكون شي إشكالية راه كين الصندوق اللي يمكن لنا نستعملوه وكين التركيبة. احنا باقين الآن حتى لأخر هاذ السنة كنا مازال تنفرو في الدعم ديال العلف المركب ديال السنة الماضية اللي كان في جنوب واد أم الربيع، فهذه سلسلة ولات عادية عندنا ديال التعامل مع القطاع ديال تربية الماشية، لأنه قطاع مهم ويشغل ما بين 60 حتى 70% من العمال ديال الفلاحة، فهذا في صالح البلاد أنه نهتم بهذا القطاع، وإلى كين شي إشكالية راه غادي نجابو عليها في وقتها.

وشكرا السيد المستشار.

غير اللي ما تتساوي حتى 1000 درهم، كنضيعو في بزاف ديال المياه وتيضعوا بزاف الأراضي اللي ما تتسقاوش على واحد الآلة فلاحية اللي واقفة على 1000 درهم أو 2000 درهم، وما يمكنش يعطيوها حتى للفلاحة يصايوها، لأن كين مساطير خاصها تبع، إذن حنا بعينا بنسطو هاذ المساطير هاذو، وبغينا نكثرو من هذه (Les Brigades) هاذ الوحدات، مثلا في كل 5 أحواض أو 6 تعطي لهم واحد ل (la brigade mécanisée) لا في كلميم ولا في طاطا ولا في السارة اللي غادي تصلح هاذ الأراضي، وما غادي تفوت إعتادات ديال مليون ديال الدرهم، إعتادات اللي هي بسيطة.

وكذلك نطلبوا من السيد الوزير باش تعجل إخراج ذيك الدراسة المنجزة حول المياه ديال المنطقة، لأن كايته هذه اللي تتسنى المصادقة عليها من طرف المجلس ديال الماء، ولكن كايته هناك دراسة أنجزت بشراكة مع وكالة التنمية والإعاش وتنمية الأقاليم الجنوبية، واللي هذه سنتين أو ثلاث سنوات والدراسة تدارت وتنسناو الإخراج ديالها للوجود بشراكة مع وزارة الماء.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن نمر إلى السؤال الموالي إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري حول غلاء كلاً الأعلاف المركبة، للمستشارين المحترمين السادة: محمد كرين، علي قيوح، التيجاني حباشيش، محمد لفحل، محمد أبو الفرج، الطاهر الفيلالي، محمد بلحسن خير، العربي سديد، تفضل السيد المستشار لبسط السؤال.

المستشار السيد علي قيوح:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال ديانا لما ربما تطرح هاذي واحد المدة قبل هاذ الأمطار اللي كانت الغلاء وكانت المضاربة فيما يخص الأكل ديال هاذ المناطق كلها، ولكن الحمد لله البهايم سرحوا وتفاءلنا شوية خير، إنما راه هاذ الشي ما عام شاي.

كنبغيو منكم باش المناطق تعطهاا الدعم ديال الأكل، ولاسيما دبا الحصار اللي كين دبا في هاذ المناطق ديال الثلج، حيث كاينين ناس دبا اللي منحصرين، والبهايم دياهم ربما تتشوفوا فيهم دائما في هاذ الأيام كيفاش المعيشة وذوك الناس السكان ديال المناطق الجبلية ديال الأطلس الكبير، كيفاش تيعيشوا في واحد الحالة، والمثل نشوفو غير حنا في الرباط هنا لابسين 4 كبايط وما عرفتش شحال من تريكو والليكات وتموتو بالسمر.

لهذا هاذ الناس اللي في وسط المناطق ديال الثلج كنبغيو باش تبرعوا عليهم في هاذ الظرف هذا اللي الله من علينا بواحد الكمية مهمة، الاحتفاظ ديال هاذوك الحيوانات دياهم، وكذلك حتى بعض المناطق ما عنديش الخريطة في المناطق الصحراوية، البلايص اللي ما عندهم السرح ديال

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هناك تعقيب السيد المستشار؟ السي علي قيوح عندك تعقيب؟

المستشار السيد علي قيوح:

شكرا، أنا معقب خلوق، غير دوز الله يخليك.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نمر إلى آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال هذه الجلسة موجه أيضا إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري حول أوضاع شغيلة القطاع الفلاحي، للمستشارين المحترمين السيد جامع المعتصم وعبد الله عطاش، الكلمة للسيد المعتصم.

المستشار السيد جامع المعتصم:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

طبعاً بداية، السيد الرئيس، لا أدري لماذا برمج هذا السؤال ضمن آخر الأسئلة مع أنه كان تقدم هذه مدة؟

المسألة الثانية طبعاً بالنسبة لكم السيد وزير الفلاحة، أتم تشرفون على القطاع الذي وضعتم له إستراتيجية تتعلق بما يسمى الآن برنامج ديال المغرب الأخضر، وطبعاً نسجل أنه واحد من البرامج الطموحة، ويجسد التوجهات التي كنا ندافع عنها منذ مدة، حينما كنا نؤكد على أن المغرب مطالب بأن يحافظ على الاختيارات الإستراتيجية ديالو، ومن هذه الاختيارات الإستراتيجية الاختيار ديال الفلاحة.

لكن السيد الوزير، أعتقد أن كل برنامج طموح واحد من الضمانات ديال النجاح ديالو هو أن يكون بطريقة تشاركية، وأن يكون فيه الحوار مع مختلف الفاعلين والأطراف المساهمين في بلورة هاذ السياسة، وأعتقد أنه النجاح ديال هاذ المشروع اليوم هو رهين بحسن التدبير طبعاً، ولكن أيضا بالتفاعل الإيجابي والشعور بالمسؤولية ديال مختلف الشركاء اللي داخلين فيه، ونحن نعتقد، باعتبارنا ممثلين للمأجورين، نعتقد أن الشغيلة لها دور أساسي وعول عليها لكي تقوم بإنجاح هذه المشاريع.

فلذلك السؤال الأساسي بالنسبة لنا، أين تم تغييب الحوار مع هاذ الفئة ديال الشغيلة، ممثلة في النقابات اللي تمثل هاذ القطاع في إرساء وبلورة هاذ المشروع الضخم؟ وطبعاً لاشك أيضا أنه المستوى الآخر، وهو أنه هاذ القطاع خاصة الدولة تمتلك الضيعات ديال الدولة اللي تتملكها (SODEA و SOGETA).

حنا كنا نعتقد أن هذه بعدما تم التفويت بالأشكال اللي كانت عليها ملاحظات متعددة، قلنا هذه الفرصة لكي يتم استدراك ما فات، وأن تكون هذه الضيعات بمثابة، مرة أخرى، الوسائل أو الآليات النموذجية، التي يمكن من خلالها أن نبرهن على مصداقية وجدية المشروع ديال الدولة، المتمثل في

هاذ المشروع ديال المغرب الأخضر، فلذلك مع كامل الأسف هذه الضيعات التي تم تفويتها البلاد لم تستفد منها بما يكفي، نسبة التقييم إلى اليوم، طبعاً كايين التقييم ديال الإدارة، ولكن التقييم ديال الإدارة غير كافي، كقول حنا درنا تقييم أولي بالنسبة إلينا نتكلمو على أنه كايين واحد النسبة نجحت، واحد الثلث يمكن نجح، ولكن واحد الثلثين إما فيه مشاكل وكايين فيه نسبة اللي فيها مشاكل حقيقية جدا، بحيث أنها أثرت على مناصب الشغل، فلذلك التدبير ديال هاذ الضيعات سواء من طرف الإدارة أو من طرف الخواص اللي حصلوا عليها، ما حافظوش على ما كان ينبغي الحفاظ عليه.

أخلص بشكل إلى الأسئلة، طبعاً شنو موقع الوزارة من موضوع الحوار الاجتماعي اللي تديرو الحكومة مع مختلف النقابات الممثلة داخل البرلمان، وخاصة المركزيات الخمس، ولكن الوزارة ما منخرطاش في هاذ الحوار القطاعي، خاصة مع مجموع النقابات، فالجامعة المغربية للفلاحة تطالب بهذا الحوار منذ مدة لم يستجب لها؟

التدابير التي ستتخذها الحكومة طبعاً في حماية حقوق الشغيلة الفلاحية، خاصة في هاذ العملية ديال التفويتات؟

وطبعاً السؤال الكبير الجوهري، أشنو مازال الموقف ديال الحكومة في هاذ الاستمرار لمسلسل التفويتات، على الرغم أولاً عدم وجود تقييم دقيق وقوي وأيضاً العلاقة ديالو بالسياسة الجديدة ديال الحكومة في مجال المخطط الأخضر؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

أولا بغيت نقول بأنه في الوزارة الباب ديال الوزير دائماً كان مفتوح لمجموع المنظمات النقابية، كايين منظمات من نهار اللي جئت الآن التقيت معها عملت معها على الأقل ستة، سبعة، ثمانية ديال الاجتماعات، وتكلمنا عن مخطط المغرب الأخضر، تكلمنا على (LA SODEA)، تكلمنا على المشاكل ديال (sociale agri)، تكلمنا...

فأي مجموعة ديال النقابات كلهم الممثلة، الأغلبية ديالهم كنا شفناهم، أنا كنتأسف أنه المنظمة اللي تكلمتوا عليها واللي أتم كنتنميو ليها ما استقبلتاش، ولكن الباب ديالي مفتوح، وحنا مستعدين إن شاء الله خلال الأيام المقبلة باش نتشاورو، هذا ما هو إلا ماشي، ما نقولش غلط، يعني يمكن غير الظروف اللي ما سمحناش.

فيما يخص المشكل ديال (SODEA)، بغينا نعرفو بأن نهار اللي بدا المشكل ديال (SODEA) كانت تقريبا 7000 ديال عامل ومستخدم اللي

وابغا يبقى داخل الإدارة فكلين إمكانيات، كين اللي غادي يمشي لي (l'agence) يعني وكالة التنمية الفلاحية، وكين اللي غادي يمشي داخل الوزارة، فيعني راه كين واحد الديناميكية اللي كنعبروها إيجابية مع النقابات، واللي حنا إن شاء الله نتمناوا أنه من هنا لآخر الشهر ينابر نلقاو معهم واحد الحل سلمي، باش نشوفوه نحدد القضية ديال (SODEA-SOGETA)، ونشوفوه يعني في (l'agence) ديال (le développement agricole). وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضل السيد المعتمض.

المستشار السيد جامع المعتمض:

شكرا السيد الرئيس.

طبعاً، السيد الوزير، أسجل إيجابية يعني التأكيد ديالكم على أهمية الحوار والافتتاح ديالكم على هاذ المسألة ديال الحوار، حنا نتأكدو دائماً أن هاذ الحوار هو مكسب للجميع، يعني فيه توريط للنقابات باش تساهم معكم لكي تتحمل معكم المسؤولية، وفيه التأكيد على معايير الشفافية والوضوح وديال تحمل المسؤولية، فلذلك نسجل إيجابية هاذ التوجه.

طبعاً الحديث عن الشطر الثاني والإشكالات اللي كي طرح، نحن دائماً نؤكد على ضرورة تهمين هاذ الموارد ديال الدولة، وهاذ الإمكانيات ديال الدولة خاص التهمين ديالها، فعلاً باش تعطي نتائج إيجابية للدولة، وفي نفس الوقت تحافظ على مناصب الشغل، لأنه من بين الحواجز اللي عندنا فيها الإشكالات هو الضيعات التي وقعت فيها إشكالات فضاغوا مناصب الشغل.

فلذلك حنا كتمناو، يعني حتى المغادرة الطوعية التي تمت بناء عن الاتفاقية ديال 2003، يعني مع كامل الأسف ما نجحناش للجميع، كين الناس اللي تمكنوا فعلاً أنهم يستافدوا من هاذيك المغادرة الطوعية ويمكن يحققوا مشاريع صغيرة، ولكن راه كين فئات تضررت.

فلذلك الجوء إلى هذه المغادرة لا يمكن أن تكون إلا استثنائية، فالأصل وهو أن نحافظ على مناصب الشغل وأن نتمن هاذ المناصب ديال الشغل والزيادة ديالها.

إذن هذه المسألة اللي كنبغيو نؤكدو عليها في هذه المرحلة الثانية، أن الحكومة يعني أن تتحاور في الاتجاه ديال الزيادة في مناصب الشغل، ولاشك أنه الحاجة ماسة إلى هذا، إذا تم تهمين ديال هاذ الضيعات، يعني وفعلاً في إطار خطة واضحة لاشك أنها ستكون في حاجة إلى المزيد من اليد العاملة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، إذن نكون قد استوفينا جدول أعمالنا لهذه

الجلسة.

كان عندهم إشكالية، وفي تاريخ 2003 توقع على واحد المخطط اجتماعي اللي تمت من خلال ديالو المعالجة ديال الحالة ديال 7000، فيها الشطر الأول وفيها الشطر الثاني.

الشطر الأول كمل، جاء الشطر الثاني بداو التحويلات، حنا بالنسبة لنا التقييم ديال يعني عملية (SODEA-SOGETA) اللي يمكن ماشي هو الموضوع ديال السؤال، ولكن التقييم جيد، لأنه أعطى واحد الدفعة للاستثمار، أعطى واحد الدفعة للديناميكية في الميدان الفلاحي وشغل واحد العدد ديال الناس، بحيث أنه الشطر الثاني هذا غادي يشغل لنا، حنا كنتكمو على 7000 اللي كان عندها إشكال، هاذ الشطر الثاني غادي يشغل 23000 عامل، لأنه كين استثمارات اللي هي جد جد مهمة، فيها مغاربة وفيها أجنب وفيها قطاع صناعي وفيها قطاع فلاح.

هاذ الشيء كله كنعبروه بأنه يعني واحد المبدأ إستراتيجي اللي يمكن غادي نبنيو عليه سياستنا في المستقبل، لأنه ما تنساش أن مخطط المغرب الأخضر راه خصنا ندخلو واحد 20000 حتى 30000 حتى 40000 هكتار كل سنة، ندخلوها للفلاحة باش يستثمروا، نخرجوها من ذيك الأرض اللي ناعسة وندخلوها للناس باش يخدموا، إذن حنا غادي نديرو (SODEA-SOGETA) إن شاء الله كل سنة، وخا راه الشركة ديال (SODEA-SOGETA) يمكن غادي تضمحل وغادي تمشي، ولكن غادي نبقاو ندخلو هاذ السلسلة ديال الأراضي، وهذه راه ماشي تفويت هذا راه كراء، راه غير أرض باقي ديال الدولة وديال ماليها وكاريها والناس كيميها ويخدموا هذا وكيديرو واحد التشغيل.

فيما يخص السلسلة الأولى تفضت، دبا السلسلة الثانية راه حنا في نقاش اللي هو بناء، لأنه عاود حتى الاتفاقية اللي كنا درنا مع النقابات في 2003 اللي هي كتمس الشطرين، عاود رجعنا عليها وجلسنا وطلعنا المستويات، لأن كين واحد العدد لهذوك الناس اللي هما يعني العمال الدائمين هذوك راه غادي يبقاو في المكانة ديالهم وغادي يمشي مع (les fermes) ديالهم، هاذوك العمال الآخرين اللي مؤقتين اللي كي طرحوا إشكالية، فاتفقنا معهم باش واحد (Le ration) غادي نبرزو على هذوك الناس اللي اخذوا هاذوك (les fermes) ديالهم باش يخدموهم ويرجعوهم دائمين، وواحد (le ration) آخر عندو الاختيار، إما يأخذ يعني المغادرة ديالو الطوعية وإما غادي يمشي يأخذو هذوك السيد، ولكن كما كان مؤقت غادي يبقى يأخذ مؤقت، وغادي يخدم معه إلى هو عجبو غادي يبقى معه، ما عجبوشاي غادي يلتقى معه الحول، وحنا راه مشينا.

أما العمال والأطر وذاك الشيء، فواحد العدد اعطيناهم المغادرة الطوعية اللي بغا وفيها واحد القيمة اللي هي مهمة، واللي بقى ما بغاشاي يتطوع ويمشي